الأمم المتحدة

A/C.1/65/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الجمعة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البندان من ٨٨ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيدة شيمونغكول (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. كما أهنئ كل عضو من أعضاء المكتب. تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

نحن جميعا نعرف الآثار الكارثية والآثار الطويلة الأجل للأسلحة النووية. وعلى مدى عقود، عمل المجتمع الدولي من أجل القضاء التام عليها. وبرزت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في تلك الجهود، وأداة حيوية لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. حتى الآن، وبعد مرور ٤٠ عاما على بدء سريان معاهدة حظر الانتشار النووي، ما زالت الأسلحة النووية موجودة، ويظل انتشارها يمثل تهديدا للأمن الدولي. ولذلك فالمهمة التي تنتظرنا هي الاستمرار في تعزيز عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والامتثال لالتزامات المعاهدة فيما بين الدول الأطراف.

حدثت تطورات إيجابية عديدة هذا العام فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وترحب تايلند بالتوقيع على المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وسيزيد بدء نفاذ المعاهدة الجديدة من الإسهام في عملية نزع السلاح ورفع مقدار الثقة فيما بين الدول الأطراف في المعاهدة. كما يمثل استعراض الوضع النووي الذي قامت به الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ خطوة حاسمة في اتجاه الحد من احتمالات استخدام الأسلحة النووية، وخطوة رئيسية نحو نزع سلاح حقيقي.

وفي المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ المعقود في أيار/مايو، شهد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجتمع الدولي تحديدا للالتزام السياسي من الدول الأطراف في المعاهدة بتحقيق أهدافها، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي ((NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)، التي اعتمدت بتوافق الآراء لأول مرة خلال ١٠ أعوام. ترحب تايلند بخطة العمل المكونة من ٦٤ نقطة للركائز الثلاثة للمعاهدة، فضلا عن الخطوات العملية الموصى بها نحو تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في عام ١٩٩٥. ونأمل أن إجراءات المتابعة والتوصيات تلك سيتم ترجمتها إلى أفعال بصورة فعالة وعلى النحو الواجب.

ترحب تايلند أيضا بالبيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الصادر عن الاجتماع الوزاري الخامس لدعم معاهدة حظر التجارب النووية، الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن تايلند ليست من بين البلدان الواردة أسماؤها في المرفق ٢، فإننا نؤكد من جديد التزامنا القوي بتسريع عملية التصديق على المعاهدة من أجل المساهمة في تعزيز دخول المعاهدة حيز التنفيذ. في غضون ذلك، تعاونّا بشكل وثيق مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل وقدمنا الدعم للأنشطة ذات الصلة بالمعاهدة.

ومن أجل زيادة تعزيز الجهود الدولية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ينبغي أيضا معالجة مسائل ضمانات الأمن السلبية والمواد الانشطارية. وفي ذلك الصدد، تؤكد تايلند على ضرورة استئناف مؤتمر نزع السلاح عمله الفني في أقرب وقت ممكن. ويتعين عليه ضمان البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهناك حاجة أيضا إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع جوانب الضمانات الأمنية السلبية.

ما برحت الآليات الإقليمية تؤدي دائما دورا هاما في الجهود المبذولة للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أدت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا أو معاهدة بانكوك، دورا كبيرا في منطقتنا. وفي خطاب وزير الخارجية التايلندي أمام الجمعية العامة قال إنه يجب على القوى الكبرى والكيانات الإقليمية القيام بنصيبها العادل من العمل في مجال نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وعدم الانتشار (انظر A/65/PV.23). وتتطلع تايلند وغيرها من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى استئناف المشاورات المباشرة مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بهدف حل القضايا العالقة حتى الأخير تتمكن الأخيرة من الانضمام إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

ومن المهم أيضا تعزيز التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وكذلك بين هذه المناطق والدول الحائزة للأسلحة النووية، كما أكد في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا في نيسان/أبريل من هذا العام.

ينبغي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما لا توجد تلك المناطق. ونؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وينبغي بذل الجهود لتيسير عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء مثل هذه المنطقة وضمان مشاركة جميع الدول في المنطقة.

إن خطر الإرهاب النووي يجبرنا على السعي لتعزيز نظام الأمن النووي. ويمثل عقد مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة هذا العام خطوة إيجابية نحو تحقيق ذلك

الهدف. وتتطلع تايلند إلى المشاركة في مؤتمر القمة في عام ٢٠١٢ في جمهورية كوريا، وكذلك في الاجتماع القادم للخبراء في بوينس آيرس في مطلع الشهر المقبل. يسر تايلند أنها انضمت إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي من هذا العام.

وبالنظر إلى الطلب المتزايد على الطاقة، كان هناك اهتمام متزايد بتطوير الطاقة النووية. معاهدة عدم الانتشار تعترف بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، قد لا تحقق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إمكاناتها الكاملة وسط مخاوف دولية بشأن السلامة والانتشار والأمن في المجال النووي. وفي هذا الصدد، نثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذها مسؤولياتها بفعالية بخصوص ركائز عملها الثلاث: السلامة والأمن النوويان والضمانات والتحقق والعلم والتكنولوجيا.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على التزام تايلند الثابت بالإسهام في تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ومازلنا نأمل أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة الأسلحة النووية العمل معا لتحقيق أهدافنا المشتركة، على الرغم من التحديات الملحة العديدة.

السيدة ريز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر وفد الولايات المتحدة على نحو خاص اليوم الانضمام إلى الوفد الروسي في تقديم مشروع قرار مشترك بشأن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (A/C.1/65/L.28) إلى اللجنة الأولى للنظر فيه.

في نيسان/أبريل ٢٠١٠ ، وقّعت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها،التي ستخفض وتحد كذلك من عدد الأسلحة الاستراتيجية لدى الجانبين، والتي تجدد قيادة الولايات المتحدة وروسيا بشأن القضايا النووية.

وأود أن أتكلم باختصار عن مضمونها. إن مشروع القرار الذي نقترحه يشير إلى البناء المتواصل لعلاقة استراتيجية جديدة بين الولايات والمتحدة والاتحاد الروسي، ويعرب عن الدعم للالتزام الذي أبدته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ويسلم بأهمية ما قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة من إسهامات لنزع السلاح النووي في إطار التزامهما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويعرب مشروع القرار عن الأمل أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، ويشير إلى أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة توقفا عن إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية ويؤيدان بدء مفاوضات في وقت مبكر بشأن معاهدة قابلة للتحقق لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وفي هذا السياق، يعرب مشروع القرار أيضا عن تقديره لتنفيذ الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للاتفاق المعقود بينهما في عام ١٩٩٣ بشأن التخلص من اليورانيوم العالي التخصيب المستخرج من الأسلحة النووية، بوصفه تعبيرا عن الالتزام بمسؤولياتهما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ويرحب بالتزامها بتنفيذ اتفاق عام ٢٠٠٠ بشأن إدارة البلوتونيوم غير اللازم للأغراض الدفاعية والتخلص منه والتعاون في ذلك المجال.

وأخيرا، يدعو مشروع القرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى مواصلة إبلاغ الدول الأعضاء الأخرى

بأنشطتهما لتخفيض أسلحتهما النووية، ويشير إلى التوقعات المتزايدة للمجتمع الدولي باسمرار إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، ويدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام بشكل فعال في عملية نزع السلاح.

عندما تكلم الرئيس أوباما في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية، فإنه قد أقر بضرورة تهيئة الظروف لإيجاد هذا العالم. والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها خطوة هامة في تحقيق تخفيضات في الأسلحة النووية، ومشروع القرار يقر بذلك الإنجاز.

غير أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وحدهما لا يمكنهما تهيئة جميع الظروف اللازمة. ويجب على الآخرين أيضا القيام بدورهم. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال يعاني من حالة جمود بشأن إعداد برنامج عمل لبدء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وكذلك مناقشات فنية بشأن مواضيع نزع السلاح الأخرى. وإذا كنا جادين في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يجب أن نبدأ الآن بالشروع في العمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وما زلنا نفضل بقوة التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. غير أن صبر المجتمع الدولي آخذ في النفاد بسرعة. وإذا استمر تعثر الجهود المبذولة لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، فإنه ربما يتعين عندها على الدول المهتمة بالأمر النظر في خيارات أخرى لدفع هذه العملية قدما.

وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل خطوة أخرى ضرورية على الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أكدت الولايات المتحدة من جديد التزامها بهذه المعاهدة ورفعت مستوى مشاركتها في جميع أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية استعدادا لبدء نفاذ المعاهدة. ونعتقد أن الولايات المتحدة وجميع الدول ستكون أكثر أمانا عندما يدخل حظر التجارب حيز النفاذ، ونحن نستعد بفعالية لإعادة النظر في المعاهدة من قبل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة.

ويأمل وفدنا أن ينضم زملاؤنا إلى تأييد مشروع القرار بشأن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، الذي اقترحته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي اليوم بصورة مشتركة، باعتباره وسيلة للإقرار بالإنجاز الفريد المتمثل في المعاهدة الجديدة، وأن تنضم الحكومات الأخرى إلى الولايات المتحدة وروسيا في تهيئة الظروف اللازمة لنزع السلاح النووي. ويتطلع وفدنا إلى التعاون بنجاح مع الوفود الأخرى بشأن مشروع القرار هذا وبشأن العمل المتبقي للجنة في هذه الدورة.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيجري تعميم النص الكامل لبياني على الوفود. وسأقتصر على الإدلاء ببضع ملاحظات.

إن الاتحاد الروسي، إدراكا منه لمسؤوليته الخاصة – باعتباره قوة نووية – عن الوفاء بالتزاماته بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يواصل بروح من حسن النية التخفيضات العميقة والتي لا رجعة فيها والقابلة للتحقق في قدراته في مجال الأسلحة النووية.

وتتمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه في المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي تحل محل واحد من أهم اتفاقات نزع السلاح تاريخيا، ألا وهو، المعاهدة الأصلية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية

والحد منها الموقعة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، والتي انقضت بالفعل. ونشير إلى الإسهام الهام لأوكرانيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان في عقد المعاهدة.

وتنص أحكام المعاهدة الجديدة على أن يخفض كل طرف ويحد من أسلحته الهجومية الاستراتيجية بحيث لا تتجاوز الأعداد الإجمالية، بعد سبع سنوات من دخولها حيز النفاذ وبعد ذلك، ٧٠٠ قذيفة منتشرة من القذائف التسيارية العابرة للقارات، تحمل ١ ٥٥٠ رأسا حربية و ٨٠٠ من منصات الإطلاق المنتشرة وغير المنتشرة للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات. ويُدخل هذا الحد منصات الإطلاق المنتشرة وغير المنتشرة، وكذلك القاذفات الثقيلة، ضمن النطاق القانوني للمعاهدة. وسيحد ذلك من قدرة الحمولة لدى الطرفين، أي، من إمكانية حدوث زيادة حادة في عدد الرؤوس الحربية المنتشرة في حالات الأزمات. كما أنه يوجد زخما إضافيا لإزالة هذه الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الخاضعة للتخفيض أو تحويلها.

وقد أثبتت روسيا والولايات المتحدة، بقيامهما بذلك، مرة أخرى وبشكل واضح التزامهما بإجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. واتفق الطرفان على تخفيض إجمالي عدد الرؤوس الحربية بمقدار الثلث وإجمالي عدد الوسائل الاستراتيجية لإيصال الأسلحة بما يزيد على النصف.

وأثناء المفاوضات بشأن المعاهدة الجديدة، عملنا على أساس أن نزع السلاح النووي أمر مستحيل دون مراعاة التطورات في مجال الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية ، وأنه في تلك المرحلة لم تكن هناك حدود لنشر منظومات القذائف الدفاعية الاستراتيجية. ويمكن للأنظمة الدفاعية، وبخاصة الدفاع المضاد للقذائف، أن تقوم بدور يمكن أن يعزز الاستقرار أو يؤدي إلى زعزعته. ومن شأن إقامة كتل من مثل هذه الأنظمة أن تؤدي إلى نشوء حدود استراتيجية فاصلة جديدة وتزيد من حدة التوتر في العلاقات بين الدول.

ومع بدء نفاذ معاهدة ستارت الجديدة، لن تعود معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا الموقعة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ سارية المفعول. وقد قُدمت معاهدة ستارت الجديدة للتصديق عليها. في روسيا، سيتم تنفيذ جميع إجراءات التصديق اللازمة في الوقت اللازم، ونتوقع أن ينظر المشرعون الروس والأمريكيون في المعاهدة في وقت واحد.

وقد استمعت اللجنة للتوّ إلى ممثل الولايات المتحدة وهو يقدم مشروع القرار المشترك A/C.1/65/L.28، المعنون ”التخفيضات الثنائية للأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الجديد للعلاقات الاستراتيجية“. ونحن نعول على التأييد الواسع لمشروع القرار واعتماده بتوافق الآراء.

إن التخفيضات الكبيرة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي تعهدت بها روسيا والولايات المتحدة سوف تؤدي إلى تغيير نوعي في حالة نزع السلاح النووي. ويثير تزايد ضيق الفجوة الرقمية بين مخزوننا وبين مخزونات الدول الخمس الأخرى الحائزة للأسلحة النووية التساؤل بشأن ما إذا كان يتعين على الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية أن تنضم تدريجيا إلى جهود نزع السلاح الروسية والأمريكية. ونعتقد أيضا أنه لن يكون هناك ما يبرر اقتصار مسألة نزع السلاح النووي على جهود الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ففي مرحلة معينة، سوف يتعذر ببساطة تحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح بدون مشاركة الدول الأخرى.

لقد أوصلنا التوقيع على معاهدة ستارت الجديدة إلى نقطة أصبح فيها الانخفاض الكبير في القدرات النووية يجعل

من غير الممكن تصور المزيد من الخفض من دون أخذ جميع العمليات الأخرى الجارية في مجال الأمن الدولي في الاعتبار. ويجب النظر في الخطوات المقبلة نحو نزع السلاح النووي وتنفيذها بمراعاة صارمة لمبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة، ووضع كل العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي في الحسبان. وتشمل هذه العوامل تطوير أنظمة دفاعية إقليمية مضادة للقذائف من دون مراعاة لأمن الدول المجاورة؛ وإمكانية ظهور أسلحة في الفضاء؛ وتطوير وسائل الإيصال الاستراتيجية في التشكيلات غير النووية؛ وتعزيز قدرات الدفاع الاستراتيجي الأحادي الجانب؛ والاختلال المتزايد في القوة في مجال الأسلحة التقليدية؛ ونشر الأسلحة النووية في أراضي الدول غير النووية، وهلم جرا.

وللعلاقة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية والاحتمالات المتزايدة لخضوعها لعملية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية أهمية كبرى في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وهذا هو السبب في أننا بصدد إطلاق حوار دولي واسع بشأن مسائل الدفاع المضاد للقذائف.

وكان نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ إحدى المسائل الحاسمة في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وكان التركيز في المؤتمر على الحقيقة الأكثر أهمية والمتمثلة في أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في نظام الأمن الدولي. ومن الممكن ومن الواجب التصدي لجميع التحديات الأخيرة التي تواجه نظام عدم الانتشار النووي على أساس معاهدة عدم الانتشار أولاً. ونرى أن من المهم للغاية أن الدول الأطراف في المعاهدة قد أرسلت، للمرة الأولى منذ عشرة أعوام، إشارة سياسية قوية تعبر عن موقفها الموحد في دعم قواعد معاهدة حظر الانتشار النووي واستعداد هذه الدول لاتخاذ خطوات عملية لتعزيز الركائز الثلاث الأساسية للمعاهدة على أساس خطة العمل المتوازنة التي اعتمدها المؤتمر.

وأصبح الآن من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، ألا تظل مبادرات نزع السلاح النووي حبراً على ورق، بل يجب ترجمتها إلى ترتيبات عملية. وينبغي أن يكون سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن من المراحل المهمة في عملية نزع السلاح النووي. وقد أضحت جميع الشروط اللازمة لذلك متوفرة الآن. ونوجه دعوة قوية إلى جميع الدول للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وبخاصة الدول التي يمثل انضمامها ضرورة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. إن مراعاة الوقف الطوعي للتجارب النووية، على الرغم من كونه من التدابير المهمة، لا يمكن أن يكون بديلا عن الالتزامات القانونية في هذا المجال. وهذا هو السبب في أننا انضممنا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/65/L.48 المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل.

ونود أيضا أن نشير إلى اقتراحنا الداعي إلى تحقيق عالمية المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن القضاء على قذائفهما المتوسطة والقصيرة المدى. ونرى أن تحريك عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف أمر ملحّ للغاية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجارية بالفعل، بما في ذلك تلك التي تتم تحت رعاية الأمين العام بان كي - مون وتهدف إلى أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في العمل الموضوعي في جنيف. ونتطلع بشكل خاص إلى البدء قريباً في المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة في إطار برنامج العمل المتوازن للمؤتمر.

وتسهم روسيا بنشاط في عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها أداة هامة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتسهيل عملية نزع السلاح النووي وتحسين مستويي الأمن الإقليمي والدولي. ونؤكد مجددا دعمنا لمعاهدة سيميبالاتينسك التي أنشأت منطقة خالية من

الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وقد دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٩، ومعاهدة بليندابا التي فعلت الشيء نفسه في أفريقيا. ونود أن نعلن أن روسيا تقوم حاليا بتنفيذ الإجراءات المحلية اللازمة للتصديق على البروتوكولين الأول والثاني من معاهدة بليندابا.

وأود أيضا أن أركز الانتباه بشكل خاص على ضرورة إيجاد سبل لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لقد نجح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو في الاتفاق على خطوات ملموسة لإرساء آلية من شأنها أن تشرع في وضع الترتيبات العملية لإنشاء هذه المنطقة الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وروسيا بوصفها من مُعدّي القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، راضية عن كون تلك الخطوات قائمة على الأفكار والمقترحات التي قدمناها في وقت سابق.

ويجب ألا ننسى الصلات التي لا تنفصم بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن الضروري أن تتقيد جميع الدول تقيداً تاماً بالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، نولي أهمية كبيرة على زيادة فعالية أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتبر البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة أداةً فعالة لتحسين إمكانات الوكالة في هذا المجال. وفي المستقبل، ينبغي أن يصبح البروتوكول الإضافي، جنبا إلى جنب مع اتفاق الضمانات، المعيار المعترف به عالميا للتحقق من امتثال الدول الأطراف في المعاهدة لالتزاماتها بعدم الانتشار، فضلا عن كونه معياراً أساسياً جديداً في مجال الرقابة على الصادرات النووية. ونعتزم مواصلة الإسهام في تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بوسائل من بينها النظام الوطني لدعم الضمانات.

وتؤيد روسيا أيضا إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وإشراك بلدان جديدة في الجهود المتعددة الأطراف المنفذة في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

وننوّه بأهمية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في سياق الجهود العالمية في مجال عدم الانتشار، وندعم قيام جميع البلدان بتنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا. من المهم أن تمكننا الإنجازات بشأن عدم الانتشار النووي من تهيئة الظروف المناسبة لبناء هيكل مقاوم للانتشار من أجل التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن هذا سيكفل الحق المشروع لكل الدول المهتمة بتطوير الطاقة النووية.

كانت الخطوة العملية الأولى صوب تحقيق ذلك الاقتراح إنشاء روسيا وكازاخستان في عام ٢٠٠٧ للمركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في أنغارسك. وبدأت أرمينيا وأوكرانيا بالفعل المشاركة في عمل المركز. ومبادرتنا مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء التي تطور الطاقة النووية وتفي بالتزاماتها بعدم الانتشار.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا عزم روسيا على التعاون بشكل بناء مع جميع الدول بغية التصدي لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. نحن مستعدون لإجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة الأولى بشأن مجموعة من القرارات المتعلقة بمسألة نزع السلاح، بما في ذلك مشروع قرار بشأن التخفيض الثنائي للأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الجديد للعلاقات الاستراتيجية.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب، باسم وفدي، عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها (A/65/137)، المقدم في إطار البند ٩٧ (جيم جيم) من جدول

الأعمال. ونعرب أيضا عن تقديرنا للوفود التي قدمت المعلومات المطلوبة وفقا للقرار ٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

تشكّل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها معلما هاما في الجهود الدولية لتحقيق نزع السلاح النووي من حيث أنها تسوق حجة أخلاقية قوية من أجل الإزالة التامة لهذه الأسلحة. لقد أعلنت محكمة العدل الدولية، بصورة قاطعة، أن جميع الدول الأعضاء ملتزمة بالعمل، بحسن نية على متابعة واختتام المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

ونظرا للتعقيدات المتعددة المحيطة بالمفاوضات الدولية لنزع السلاح حاليا، من المهم أن نتحلى بالإرادة السياسية والشجاعة الأدبية اللازمتين لتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، قدمت ماليزيا كل عام منذ عام ١٩٩٦، مشروع القرار المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها“ وستفعل ذلك مرة أخرى هذه السنة.

وبغية تحقيق أكبر قدر ممكن من التأييد، تم الإبقاء على الشكل الحالي للقرارات المهمة لمحكمة العدل الدولية، تحديدا في الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار A/C.1/65/L.50. ويقدم مشروع القرار أيضا معلومات مستكملة إيجابية، تأخذ في اعتبارها التقدم المحرز بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية وبشأن تطبيق القانون الإنساني الدولي في القضايا التي تشمل أي استخدام للأسلحة النووية، ولا سيما الإشارة إلى اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية والقانون الإنساني الدولي في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة لنزع السلاح النووي في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ((NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) ، التي اعتمدها المؤتمر بتوافق الآراء.

وتظل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إسهاما هاما في مجال نزع السلاح النووي وتضيف ثقلا أكبر للحجة الأخلاقية التي تدعو إلى الإزالة التامة لهذه الأسلحة. يمثل دعم مشروع القرار إعادة تأكيد لالتزامنا بالعملية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونشكر مقدمي مشروع القرار وندعو الآخرين إلى المشاركة في تقديمه. ونأمل أن يستمر مشروع القرار في الحصول على دعم جميع الدول الأعضاء.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم وأشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على عملكم الرائع في ترؤس هذه اللجنة.

يؤيد بلدي تمام التأييد البيان المتعلق بهذه المسألة المواضيعية الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي، لكننا نود أيضا التشديد على عدد من النقاط التي نوليها أهمية خاصة.

أنتقل أولا إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، المعقود في أيار/مايو، يمكن تذكر هذا العام في المستقبل باعتباره العام الذي حددت فيه، للمرة الأولى، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن هدف نزع السلاح النووي هو عالم خال من الأسلحة النووية. وكان للنمسا شرف التمكن من الإسهام في مفاوضات خطة عمل المؤتمر بشأن نزع السلاح النووي (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.I))، التي تتضمن عددا من التعهدات التي لقيت ترحيبا كبيرا وبعض العناصر الجديدة الهامة.

لقد التزمت جميع الدول الأطراف باتباع سياسات تتوافق تماما مع الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. واتخذت الدول الأطراف أيضا خطوة مهمة صوب تحريم الأسلحة النووية من خلال الإشارة الجديدة للعواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال، وضرورة التقيد بالقانون الإنساني الدولي. كما اتفقت الدول الأطراف على تطبيق مبادئ جديدة في سياق القدرة على التحقق والشفافية، بالإضافة إلى مبدأ اللارجعة القائم المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

ينشئ الإجراء ٥ من خطة العمل إطارا تتم فيه دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الخوض في عدد من القضايا الحيوية وتمنح إطارا زمنيا لرفع تقرير، ويلقي عبء الوفاء على عاتق تلك الدول. ونرحب ترحيبا حارا بإعلان فرنسا المتعلق بمحادثات الأعضاء الخمسة الدائمين، ونأمل أن يؤدي هذا إلى تواتر عقد الاجتماعات.

وفي ما يتعلق بالتجارب النووية، تدعو خطة العمل إلى التزام قوي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مع ملاحظة أن القرارات الإيجابية التي ستتخذها ستعود بالنفع على التصديق، ولا سيما من جانب دول المرفق ٢.

وتمثل الأحكام الجديدة بشأن الشفافية تقدما ملحوظا منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ولا سيما الإجراء ٢١، الذي يضع ضغوطا قوية على الدول الحائزة للأسلحة النووية للاتفاق على شكل موحد للتقارير ويطلب من الأمين العام إنشاء سجل متاح للجمهور.

وأخيرا، تدعو خطة العمل جميع الدول إلى بذل جهود خاصة لإنشاء الإطار الضروري لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتشير إلى مقترح الأمين العام لنزع السلاح المكون من خمس نقاط، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى النظر في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية أو اتفاق بشأن إطار لصكوك منفصلة يعزز كل منها الآخر ويدعمها نظام متين للتحقق.

وتدرج هذه النقطة الأخيرة احتمال وضع إطار قانوني، مثل اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية، على جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح – وأود أن أؤكد على هذا – للمرة الأولى في وثيقة متفق عليها. وقد بدأت هذه العملية الآن، والأمر الآن يرجع إلينا لتحديد التسلسل المناسب للخطوات. وبالطبع، لن يتحقق أي شيء من هذه الالتزامات إذا لم تكن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف صالحة لهذا الغرض. ويقودني ذلك إلى الجزء الثاني من بياني.

لئن كان هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه من خلال الاتفاقات الثنائية، فإن الالتزامات الجديدة التي جرى التعهد بها في هذا العام تتطلب منا أن نبدأ فورا في وضع العناصر الأساسية للوصول إلى الصفر الشامل، مثل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكما قال الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، السيد مايكل سبندلغر، خلال الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر، يجب علينا التصدي للمعوقات في مؤتمر نزع السلاح أو التسليم بأنه يواجه خطر أن يصبح عديم الجدوى. ولهذا السبب، أيدت النمسا بقوة مبادرة الأمين العام لعقد الاجتماع الرفيع المستوى وقد سرها نجاح الاجتماع في تسليط الضوء على الحالة غير المقبولة في المؤتمر، والتي تهدد بعرقلة جهودنا لنزع السلاح.

وعليه، فقد قدمت النمسا هي ومجموعة من المقدمين الآخرين مشروع قرار بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال

مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف" (A/C.1/65/L.34). وسنعرض النص يوم الاثنين في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح"، ولكنني أود أن أقول في هذه المرحلة إننا نرى أن العام المقبل سيكون حاسما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وقد شرح وزير الخارجية سبندلغر بالفعل موقف النمسا؛ وليس هناك داع لتكرار ذلك هنا. ولكن من الواضح، في رأينا، أن مؤتمر نزع السلاح أمامه الآن فرصة أخرى.

بدأت بالفعل عملية السعي من أجل وضع الأسس القانونية لعالم خال من الأسلحة النووية، ويقع على عاتقنا ألا نكتفي بتحديد التسلسل المناسب للخطوات، ولكن أيضا أن نضم صوتنا إلى أفضل الشركاء والمؤسسات من أجل المضي قدما بأكثر الطرق فعالية. وترى النمسا أن المجتمع المدني سيضطلع بدور هام للغاية في هذه العملية. ولهذا السبب، تدعم النمسا إنشاء مركز كفاءة لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره في فيينا. وسيكون هذا المركز بمثابة مركز ومنبر للخبرة والرصد والدعوة بصورة مستقلة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وقد دعونا المؤسسات الشريكة المهتمة بالأمر، منذ فترة، إلى تقديم طلبات واليوم هو الموعد النهائي لتلقي الطلبات. وسنعلن المزيد من التفاصيل بشأن كيفية بلورة هذا الأمر في الأسابيع المقبلة. وبهذه الطريقة، تأمل النمسا أن تقدم إسهاما إضافيا في سبيل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والتي تمثل الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون ذلك هدفنا النهائي – أي الحظر التام لهذه الأسلحة اللاأخلاقية بنفس الطريقة التي اتفقت بها الدول على حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تتسبب في معاناة إنسانية لا توصف وتدمر الاقتصادات وتلوث كوكبنا الهش.

السيد إم هان – تايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تميز هذا العام باتخاذ عدة خطوات هامة على طريق إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ففي نيسان/أبريل، وقعت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وهما أكبر قوتين نوويتين، المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، متعهدتين بتخفيض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية في ترسانة كل منهما. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بمشروع القرار المشترك الذي قدمه البلدان (A/C.1/65/L.28)، ونأمل أن يتبعه التصديق المبكر ومواصلة المفاوضات.

وبعد ذلك، عُقد مؤتمر قمة الأمن النووي، وهو الأول من نوعه، في واشنطن، العاصمة، حيث اجتمع قادة العالم لصياغة فهم مشترك لخطورة تهديد الإرهاب النووي وضرورة الحد من هذا التهديد من خلال تعزيز الأمن النووي. وهيأ هذا التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أجواء إيجابية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ والذي عقد بعد ذلك بشهر واحد في أيار/مايو، وأدى هذا الزخم في النهاية إلى اعتماد الوثيقة الختامية ((NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) بتوافق الآراء لأول مرة منذ عقد.

وترحب جمهورية كوريا بنتائج المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وتؤكد أنها ينبغي أن تستمر باعتبارها حجر زاوية للسلام والأمن العالميين. ونعتقد أن النتيجة تمثل توازنا دقيقا بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهو أمر حيوي لاستمرارية النظام. ومع ذلك، فإن جمهورية كوريا، بوصفها من المؤيدين المتحمسين للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، تعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تقوم بدورها لإحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي،

في حين ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية المحافظة على التزامها القوي بعدم الانتشار.

كما تجدر الإشادة بالجهود المتفانية والمتواصلة التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون لإخلاء العالم من الأسلحة النووية، بما في ذلك تقديمه الاقتراح المؤلف من خمس نقاط في عام ٢٠٠٨، الذي شدد على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر وإجراء مفاوضات فورية من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واستمرت جهوده في مجال نزع السلاح باستضافة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

وقد عقد اجتماع أيلول/سبتمبر الرفيع المستوى المعقود في الوقت المناسب وكان هاما حقا. ولكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، فإن من الضروري أن يبذل المؤتمر جهودا داخلية وأن يوجد تحفيز سياسي خارجي. ويحدونا الأمل أن تؤيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بجدية موجز الرئيس عن الاجتماع (A/65/496) لإعادة المؤتمر إلى مساره بأسرع ما يمكن.

وفي المقام الأول، فإن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة ملحة ليس بالنسبة لعدم الانتشار النووي فحسب، ولكن أيضا لنزع السلاح النووي. ومن المخيب للآمال، كما تبين بصورة لا تقبل الجدل في الاجتماع الرفيع المستوى، أنه بالرغم من أن مؤتمر نزع السلاح اعتمد برنامج عمله (الوثيقة CD/1864)، فإنه لم يتمكن من الشروع في مفاوضات بشأن المعاهدة في العام الماضي. ولذلك، يأمل وفد بلدي مخلصا أن تبدأ مفاوضات حول هذه المعاهدة، في جملة أمور، في المستقبل القريب على أساس برنامج عمل متفق عليه.

إن البرنامج النووي لكوريا الشمالية لا يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين فحسب، ولكنه أيضا تحد غير مسبوق للنظام الدولي لعدم الانتشار. وقد أثبت المجتمع الدولي موقفه الموحد والحازم ضد المطامح النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال اتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونتطلع إلى مواصلة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحث كوريا الشمالية على التخلي عن برامجها النووية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وعلى الرغم من أفعال كوريا الشمالية المتكررة المتحدية للشواغل الدولية، ستواصل حكومة بلدي بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي وشامل للقضية النووية لكوريا الشمالية. ونحن نحافظ على نهج ذي مسارين من خلال تنفيذ جزاءات مع إبقاء الباب مفتوحا للحوار. غير أننا لسنا على استعداد للدخول في حوار من أجل الحوار. ولكننا نتطلع إلى إجراء محادثات ستؤدي إلى إحراز تقدم كبير بشأن القضية النووية لكوريا الشمالية. ولذلك، يتعين على كوريا الشمالية أن تثبت أولا إخلاصها بخصوص نزع السلاح النووي من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

وسنواصل المشاورات مع البلدان المعنية بشأن استئناف المحادثات السداسية، فيما نراقب عن كثب سلوك كوريا الشمالية. وبمجرد استئناف المحادثات السداسية كذلك، فإن حكومة بلدي ستسعى إلى إيجاد حل نهائي للقضية النووية لكوريا الشمالية من خلال مبادرة ”الصفقة الكبرى“ التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق شامل واحد يشمل جميع الخطوات المتصلة بنزع السلاح النووي بصورة لا رجعة فيها والتدابير المصاحبة. ونغتنم هذه الفرصة لنحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ قرار استراتيجي بالارتقاء إلى مستوى التزاماتها بنزع السلاح

النووي حتى تتمكن من تحقيق الأمن والازدهار وتحسين العلاقات مع العالم.

وفي هذا العام، شكّل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر معلمين بارزين في جهودنا المشتركة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومع الحفاظ على الزخم الناتج عن التطورات الأخيرة في الساحة الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح، علينا جميعا أن نضاعف جهودنا، الفردية والجماعية، من خلال التنفيذ الدقيق لنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من أجل زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

السيد علي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): لقد منحتنا مناقشتنا العامة فرصة ثمينة لتبادل وجهات النظر بشكل مفصل بشأن تقييم مدى التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح النووي. وقد لاحظنا الإمكانات التي يمثلها التوقيع على معاهدة ستارت الجديدة، ونرحب ترحيباً شديداً بالبيانات التي استمعنا إليها هنا بعد ظهر اليوم من وفدي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ذلك الموضوع. ونعتزم العمل بشكل وثيق معهما لكفالة التأييد الساحق لمشروع قرارهما A/C.1/65/L.28.

وننوه أيضا بنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وبعدد من التطورات الأخرى، بما في ذلك عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، فضلا عن المؤشرات الناشئة الأخرى على التصميم المتجدد من جانب المجتمع الدولي على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وشهدنا أيضا، بوضوح بالغ، طموحا جماعياً نحو إنجاز ما هو أكثر بكثير في مجال نزع السلاح النووي.

وتظل مصر، التي ترأس حاليا حركة عدم الانحياز، داعماً قويا لنظام معاهدة عدم الانتشار، وقوة دافعة رئيسية لنزع السلاح النووي في السياقين الدولي والإقليمي على السواء، وعضوا نشطا في ائتلاف البرنامج الجديد، وهي تعمل بشكل وثيق في مختلف المناطق لتعزيز تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعترف بأنه على الرغم من المؤشرات الواعدة بإحراز التقدم، فإن التقدم الفعلي في مجال نزع السلاح النووي لا يزال في الواقع محدوداً. ونحيط علماً، مع الاهتمام، بالإعلان عن مؤتمر للدول الحائزة للأسلحة النووية سوف يعقد في باريس العام المقبل، ونأمل أن تمثل نتائجه تطورا هاما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي المتسم بالشفافية وبقابلية التحقق منه وعدم النكوص عنه.

علاوة على ذلك، نلاحظ أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وتقديم ضمانات أمن سلبية ملزمة قانونا وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والأهم من ذلك، بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة النووية تمنع الحصول عليها وتخزينها واستخدامها في إطار زمني محدد – بحلول عام ٢٠٢٥ على أبعد تقدير.

وعلى الصعيد الدولي، ما يمكن في الواقع أن يؤدي إلى تحقيق تقدم كبير في جدول أعمال نزع السلاح النووي هو التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل لمؤتمر نزع السلاح، والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإجراء مناقشات جادة بشأن متطلبات التفاوض في أقرب وقت ممكن على اتفاقية حظر الأسلحة النووية، وإبرام صك ملزم قانونا ينص على ضمانات غير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وإبرام صك لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبقدر ما تعتمد فعالية معاهدة عدم الانتشار النووي على تحقيق عالميتها، فإن تعزيز نظامها بصورة شاملة يتطلب تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٠٠، ويشمل ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية غير المشروطة، وأخيرا اتفاقية الأسلحة النووية. وبالنسبة لمصر، فإن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتُمد كجزء لا يتجزأ من حزمة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها لا يزال محوريا لفعالية معاهدة عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط وأهميتها الإقليمية في تلك المنطقة، بقدر ما يظل أساسياً لتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وفي هذا السياق، ننوه بالأهمية الخاصة لاعتماد خطة العمل بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ كخطوة على طريق التحقيق الفعلي لهذه الأهداف المعلقة. وسيتطلب التنفيذ الكامل لخطة العمل جهدا مخلصا على المستويين الإقليمي والدولي، بما في ذلك مؤتمر ٢٠١٢ المتفق عليه، الذي سيدعو إلى عقده الأمين العام، للشروع في عملية إقليمية ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن غيرها من أسلحة الدمار الشامل، في الشرق الأوسط – وهو هدف لا تزال مصر تسعى إليه منذ طرح المبادرتين المتصلتين بذلك في عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٠.

وهذا هو السياق الذي تقدم فيه مصر مرة أخرى هذا العام مشروعي قرارين يهدفان إلى الحفاظ على الإجماع الدولي على الأهمية البالغة لتحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد حظي مشروع القرار الأول، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ (A/C.1/65/L.1)، بتوافق الآراء لسنوات عديدة، ولا يزال رمزا لرؤية إقليمية لشرق أوسط مسالم، لا مكان فيه لتهديد الأسلحة النووية، وسباقات التسلح، والعقائد الهدامة المتمثلة في الردع النووي. وقد جرى فقط استكمال مشروع القرار من الناحية التقنية بالمقارنة مع القرار ٢٦/٦٤ في العام الماضي. ونأمل أن يُعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء هذا العام للمحافظة على الرؤية المهمة التي يجسدها.

ومشروع القرار الثاني، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ (A/C.1/65/L.3*)، الذي تقدمه مصر سنويا بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، هو أيضا مهم للغاية. وهو يتناول مسألة أساسية تتمثل في الحاجة إلى تفادي مخاطر الانتشار النووي في المنطقة. ويدعو إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار في المنطقة، وإلى إخضاع جميع المنشآت والأنشطة النووية في الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف في سياق المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. كما جرى استكمال مشروع القرار من الناحية التقنية، بما في ذلك إضافة فقرة واحدة جديدة في الديباجة بحاشيتها مستقاة من صيغة توافق الآراء المعتمدة في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار النووي ٢٠١٠ ليعكس ذلك التطور الأساسي منذ اعتماد القرار ٦٦/٦٤. وتأمل مصر أن يجد مشروع القرار مرة أخرى الدعم التقليدي الساحق الذي ظل يتمتع به، وهي تتطلع في الواقع إلى أن يُعتمد بتوافق الآراء.

السيد لي يانغ (الصين) (تكلم بالصينية): منذ الدورة الرابعة والستين للجنة الأولى، أحرز تقدم جديد في العملية الدولية لنزع السلاح النووي. وقد ترسّخ النموذج المثالي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية عميقاً في أذهان الناس. ووقع البلدان الحائزان على

أكبر الترسانات النووية، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، على اتفاق ثنائي جديد لنزع السلاح النووي: معاهدة ستارت جديدة. واختتم مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، الذي حظي باهتمام واسع النطاق من المجتمع الدولي، أعماله بنجاح، محققاً نتائج مؤثرة توج بها ما أحرزه من تقدم خلال العقد الماضي. والصين ترحب بهذه التطورات.

وفي الوقت ذاته، يظل تحقيق هدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية مهمة شاقة. والصين تؤمن بأن المجتمع الدولي ينبغي له أن ينتهز الفرصة لتنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار باحتضان مفهوم جديد للأمن يستند إلى الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون، وبتهيئة بيئة أمنية دولية مشجعة لنزع السلاح النووي.

ومما يتسم بالأهمية حفظ السلام والاستقرار الدوليين وزيادة الأمن لجميع البلدان بغية تهيئة الظروف الضرورية لنزع السلاح النووي. ومما يتسم بالأهمية أيضا توطيد وتشديد الزخم المتحقق بشق الأنفس لنزع السلاح النووي بالنهوض المتواصل بعملية نزع السلاح النووي والتقليل بقدر كبير من تهديد الأسلحة النووية. ولتحقيق ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده الدائبة في المجالات التالية.

ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بحسن نية بواجباتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وأن تتعهد علنا بأنها لن تسعى إلى إدامة امتلاكها للأسلحة النووية. وإن البلدان المالكة لأكبر الترسانات النووية ينبغي أن تأخذ قصب السبق في إجراء تخفيضات جذرية في ترساناتها بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، مما يساهم في خلق الظروف اللازمة للتحقيق النهائي لنزع السلاح الكامل الشامل.

ونرحب بالتوقيع على المعاهدة الثنائية الجديدة لنزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ونتطلع إلى مصادقة الجانبين عليها في وقت مبكر. وإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر والبدء المبكر في المفاوضات الخاصة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يكتسيان أهمية عظمى للدفع قدما بعملية نزع السلاح النووي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهود أكبر لبلوغ تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يطور في الوقت المناسب خطة صالحة طويلة الأمد تتألف من إجراءات تتخذ على مراحل، بما فيها إبرام اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة النووية.

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلل بصدق من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية الوطنية، وأن تتعهد بطريقة لا لبس فيها بألا تكون أول من يبدأ باستخدام الأسلحة النووية، وأن تمتنع بدون أي شرط عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبرام صك قانوني دولي في هذا الصدد في وقت مبكر.

إن نزع السلاح النووي يجب أن يسترشد بمبدأ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي ومبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وإن تطوير نظم الدفاع بالقذائف، التي تخل بالاستقرار الاستراتيجي العالمي، يجب التخلي عنها. وإن عمليات المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى منع تسليح الفضاء الخارجي والحيلولة دون بدء سباق تسلح فيه ينبغي الترويج لها بهمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه القوي للجهود المبذولة في المناطق ذات الصلة لتأسيس المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبناء على طلب المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار، سيُعقد في عام ٢٠١٢ مؤتمر يكرس لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. والصين يحدوها الأمل أن تبذل الأطراف المعنية كافة جهودا متضافرة لتحقيق نتائج إيجابية في ذلك المؤتمر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علي (مصر).

لقد ناصرت الصين دائما الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وهي تلتزم التزاما ثابتا باستراتيجية نووية للدفاع عن النفس. وقد أعلنت الصين تمسكها بسياسة عدم البدء في استخدام الأسلحة النووية في أي وقت وفي ظل أية ظروف، وقطعت على نفسها عهدا لا لبس فيه بأنها لن تستخدم ولن تهدد باستخدام الأسلحة النووية، بدون قيد أو شرط، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

هذه السياسة المفتوحة والصريحة والشفافة تضع الصين في موقف فريد بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. والصين لم تضع أبدا أية أسلحة نووية في أراضي أية دولة أخرى. والصين لم تشارك ولن تشارك في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي. وستواصل الصين الاحتفاظ بقدراتها النووية عند المستوى الأدنى اللازم للأمن الوطني. والصين تؤيد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر والبدء المبكر للتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. والصين ستستمر في العمل مع المجتمع الدولي للمساهمة بفعالية في الدفع قدما بعملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي.

السيد كم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): وجود الأسلحة النووية بالذات ما فتئ يتحول إلى مسألة تثير قلقا متزايدا بلا انقطاع بسبب وطأة تلك الأسلحة السلبية على بقاء الجنس البشري. وعندما ننظر إلى الوراء إلى السنة الماضية يمكننا أن نشهد على حقيقة أن بعض التعهدات باتباع نهج إيجابي قد قُطعت، ولكنها لم تعقبها إجراءات عملية.

واليوم لا يزال يوجد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ سلاح نووي، وهي تستخدم لتهديد وابتزاز دول ذات سيادة والجنس البشري بأسره، الأمر الذي يشكل واقعا صارخا لا يمكن إنكاره. وفي ضوء ذلك يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يسلط الضوء على موقفه تجاه نزع السلاح النووي.

أولا، ينبغي إعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي. فالمجتمع الدولي يتوق إلى التصفية التامة للأسلحة النووية. وعلى وجه التحديد لا يجوز أن يكون احتكار دولة واحدة للتفوق في الميدان النووي أن يكون مطلقا نظرا للتغيرات الجارية في نظام العلاقات الدولية، التي ما فتئت تتحرك نحو التعددية باطراد.

الرفض الطائش لأكبر دولة حائزة للأسلحة النووية أن تفكك ترسانتها النووية وتحويل ذلك إلى مسألة ثانوية يعتبر تحديا لتطلعات المجتمع الدولي. وأود أن أشدد على أن هذا الموقف لن يؤدي إلا إلى دفع المزيد من الدول إلى تفضيل الأسلحة النووية والعمل على اقتنائها. وعلاوة على ذلك، فإن العامل الرئيسي المتسبب في الجمود المستمر منذ أكثر من عقد في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح يتمثل في رفض أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية أن تفكك ترسانتها النووية في حين أنها تشدد مرارا وتكرارا على مسائل منع الانتشار وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية.

الجهود الثنائية الرامية إلى نزع السلاح النووي لم تعد اليوم وسيلة لتحقيق نزع السلاح النووي الشامل. إن نزع السلاح النووي يتسم، بطبيعته، بتعددية الأطراف، وينبغي بالتالي تحقيقه بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، في ظل رقابة دولية ملزمة قانونا وفي أطر زمنية محددة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بصفتها عضوا في مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح وعضوا في حركة عدم الانحياز، فإنها تؤيد الموقف الموحد لحركة عدم الانحياز القائم على إعطاء الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي. وفي الوقت ذاته، نقدر تقديرا عاليا مبادرة بلدان الشرق الأوسط لإقامة منطقتها الخالية من أسلحة الدمار الشامل باعتبار ذلك مساهمة في نزع السلاح النووي وإشاعة السلام في العالم.

ثانيا، ينبغي لمنع الانتشار ألا يساء استخدامه ذريعة للاعتداء على دول ذات سيادة أو الضغط عليها. والموقف ذو الوجهين، الذي تتخذه الولايات المتحدة تجاه المسائل النووية في ما يتصل بشبه الجزيرة الكوبية وبالشرق الأوسط يبين بوضوح الأغراض الحقيقية وراء تشدقها بمناصرة عدم الانتشار المزعوم.

ففي حالة شبه الجزيرة الكورية كانت الولايات المتحدة نفسها هي التي خلقت المسألة عندما قامت أولا بنقل أسلحتها النووية إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧، ثم زادت من عددها ليتجاوز الـ ١ ٠٠٠ في عقد السبعينات. مع ذلك فإن الولايات المتحدة سعت إلى التستر على جرائمها هي في الانتشار الأفقي في شبه الجزيرة الكورية، وما فتئت تنتهج، بذريعة منع الانتشار، سياسة عدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في محاولة منها للإطاحة بنظامنا.

وعلى النقيض من ذلك، وبخصوص المسألة النووية في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تلزم الصمت صراحة بشأن مسألة حيازة إسرائيل لأسلحة نووية. ووصول أعمال إسرائيل المتهورة إلى أعلى مستوياتها، مثل مهاجمة سفن إنسانية كانت متجهة إلى إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين بقواتها الخاصة المدججة بالسلاح في أيار/مايو، يرجع كلية إلى الدعم الضمني من قبل الولايات المتحدة.

وما دامت الولايات المتحدة مستمرة في تهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سيواصل بلدي زيادة ردعه النووي بنفس المقدار مع المحافظة على وفائه لالتزامه المعلن بعدم الانتشار باعتباره إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتصرف بمسؤولية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أملنا الصادق في أن تضاعف هذه اللجنة، المسؤولة عن نزع السلاح، جهودها لتحقيق نجاح عملي في نزع السلاح النووي.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستتعاون بنشاط مع هذه اللجنة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف مستقبلا، كما فعلت في الماضي.

السيد أيار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): قبل ٢٢ عاما، وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨، عرض رئيس وزراء الهند آنذاك، السيد راجيف غاندي الذي كان في شبابه، على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح خطة عمل من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف، ترسم خريطة طريق لبلوغ هدف نزع السلاح النووي، يليه نزع السلاح العام والكامل بطريقة محددة زمنيا وشاملة وغير تمييزية وتدريجية وقابلة للتحقق في غضون ٢٢ سنة، أي بحلول هذا العام، عام ٢٠١٠ (انظر A/S-15/50، المرفق الأول).

ومن المفجع أننا لم نقترب من بلوغ ذلك الهدف مقارنة بما كان عليه الحال قبل ٢٢ عاما. ولم يتم الوفاء بوعد إخلاء العالم من الأسلحة النووية، والذي بدا أنه احتمال حقيقي قرب نهاية الحرب الباردة. وقد نفذت أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية تخفيضات جيدة في أعداد الأسلحة بالطبع، ولكن التهديد العالمي الذي تشكله الأسلحة النووية لم تخف حدته. وأضافت إمكانية حصول الجهات من غير الدول على أسلحة دمار شامل بعدا جديدا لذلك التهديد.

وبصيص الأمل الوحيد هو أن هناك قدرا أكبر بكثير من توافق الآراء بشأن ضرورة التحرك من أجل بلوغ ذلك الهدف مقارنة بما كان عليه الحال قبل ٢٢ عاما. لقد انتهت الحرب الباردة منذ ما يقرب من عقدين وبدأنا نسمع أصواتا حكيمة، وخاصة من جانب من كانوا فيما مضى أشد المدافعين عن سياسة الردع القائم على الأسلحة النووية. وأقر العديد من زعماء العالم صراحة بضرورة التحرك من أجل بلوغ الصفر الشامل. ومما يشجعنا البيان الذي أدلى به الرئيس أوباما في براغ في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والذي دعا فيه إلى ”السعي إلى إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية“.

كما دعا الأمين العام في خطته المؤلفة من خمس نقاط إلى النظر في عقد اتفاقية للأسلحة النووية. غير أن المفاوضات لم تبدأ بعد في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بهدف ضمان إزالة الأسلحة النووية بصورة شاملة وغير تمييزية ومحددة زمنيا وتدريجية وقابلة للتحقق، كما بشرت بذلك خطة عمل راجيف غاندي.

والهند، من جانبها، لا تزال ملتزمة بأهداف تلك الخطة وبتحقيق رؤيتها المتمثلة في إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف. ونعتقد أنه يمكن تحقيق نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية، يدعمها التزام عالمي بالإزالة الشاملة للأسلحة النووية. وربما يكون من الأفضل أن تجري تلك العملية في هذه الدورة للجمعية العامة ببناء توافق دولي في الآراء، من شأنه تيسير عمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف بهذا الخصوص.

ونعتقد أن اتخاذ خطوات تدريجية لنزع الشرعية عن الأسلحة النووية أمر ضروري لتحقيق هدف الإزالة الكاملة لها. وتنفيذ تدابير للحد من الأخطار النووية الناشئة عن الاستخدام العرضي أو غير المأذون للأسلحة النووية وزيادة القيود المفروضة على استعمال الأسلحة النووية وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية واتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية، كلها أمور هامة في هذا الصدد.

وقرارات الهند في اللجنة الأولى تعبر عن عدد كبير من هذه المقترحات التي تحظى بدعم دولي متزايد، وهو أمر له ما يبرره. كما شاركنا في تقديم قرارات أعدها آخرون، سعيا إلى البدء، بكل سرعة مدروسة، في العمليات التي يمكن أن تؤدي إلى عقد اتفاقية دولية بشأن نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف. ونؤكد من جديد رغبتنا في العمل مع زملائنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف.

والتصدي بطريقة مستدامة وشاملة للخطر الذي تشكله الأسلحة النووية للسلم والأمن الدوليين يتطلب إزالة هذه الأسلحة عالميا على أساس غير تمييزي. ولئن كان عدم الانتشار مهما وجميع الدول ينبغي لها أن تنفذ بشكل كامل وفعال الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات أو المعاهدات التي هي أطراف فيها، فإنه يجب علينا ألا نغفل عن الصلة الأساسية والتآزرية بين نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن شأن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي تعزيز عدم الانتشار بصورة لا يقدر عليها أي تدبير آخر، وإحراز تقدم

بشأن عدم الانتشار لا يمكن أن يكون شرطا مسبقا لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

وينتظر أن تؤدي الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد إلى بناء الثقة الضرورية بين الدول لضمان التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية على صعيد متعدد الأطراف والقبول بها بحرية، وهو الأمر الذي لا يزال يمثل الاختبار الحقيقي لشرعيتها ومصداقيتها. وقد انضمت الهند إلى الاتفاقيتين الدوليتين غير التمييزيتين اللتين تحظران الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وتنفذهما بالكامل. وفي هذا الصدد، أُذكر بما قاله رئيس الوزراء راجيف غاندي، لدى عرض خطته للعمل في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٨:

”فنحن نملك اتفاقية دولية تقضي على الأسلحة البيولوجية بحظر استخدامها في الحرب. ونحن نعمل من أجل حظر مماثل بشأن الأسلحة الكيميائية. وليس هناك من حيث المبدأ سبب يجعل من المتعذر إلغاء الأسلحة النووية. وكل ما يتطلبه الأمر هو التأكيد على قيم أخلاقية أساسية معينة والإعراب الجازم عن العزيمة السياسية المطلوبة، في إطار معاهدات ومؤسسات تكفل عدم ارتكاب جريمة استخدام الأسلحة النووية“ (A/S-15/PV.14، صفحة ٧ و ٨).

ولا داع لتكرار موقف الهند بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وانضمام الهند إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية أمر غير وارد. فالأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الهندي وستظل كذلك لحين نزع السلاح النووي على مستوى العالم بطريقة غير تمييزية.

ومن الطبيعي تماما أن تتحمل البلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة عن نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الجديد بين روسيا والولايات المتحدة بشأن خفض ترسانتيهما. والبلدان ما زالا يستحوذان على أكثر من ٩٠ في المائة من الأسلحة النووية في العالم، والاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها خطوة في الاتجاه الصحيح. وحتى ونحن نثني على تنشيط العملية الثنائية لتحديد الأسلحة بين روسيا والولايات المتحدة، فإننا نعتقد أنها ليست بديلا عن بدء عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه من أجل تحقيق نزع السلاح النووي على مستوى العالم بطريقة غير تمييزية.

وتنتهج الهند، في إطار مبدأ الحد الأدنى من الردع النووي ذي المصداقية، سياسة عدم المبادأة باستخدام سلاحها النووي ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدم استخدامه ضد الدول غير الحائزة، وهي مستعدة لتحويل تلك السياسات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف. ونؤيد المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونحن ملتزمون بالوقف الاختياري من جانب واحد للتفجيرات النووية التجريبية. وبوصفنا دولة حائزة للأسلحة النووية وعضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، سنشارك بصورة بناءة في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح كجزء من برنامج عمله. والهند مستعدة أيضاً للعمل مع الآخرين في المجتمع الدولي لتعزيز الأمن النووي ضد مخاطر وقوع الأجهزة المتفجرة النووية أو المواد الانشطارية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول.

ومع ذلك، فإن الأولوية القصوى بالنسبة لنا لا تزال تتمثل في نزع السلاح النووي، مثلما كانت عليه منذ أن أعرب المهاتما غاندي عام ١٩٤٥ عن هلعه من استخدام الأسلحة النووية، ومنذ أن بين رئيس الوزراء راجيف غاندي ملامح خطة العمل من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف، والتي كانت ستمنحنا في هذا العام، لو قُبلت في ذلك الحين، عالماً خالياً من الأسلحة النووية وراسخاً في اللاعنف.

وفي ورقة عمل قُدِّمت إلى الجمعية العامة عام ٢٠٠٦، اقترحت الهند عددا من التدابير في هذا الصدد، من بينها إعادة تأكيد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، على نحو لا لبس فيه، التزامها بتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، وببعض التدابير القانونية المحددة مثل إبرام اتفاقية عالمية لعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية، واتفاقية للأسلحة النووية من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧،كرر رئيس وزرائنا، السيد مانموهان سينغ، في خطاب وجهه إلى مجلس النواب الهندي، موقف الهند في الكلمات التالية:

”يجب ألا ننسى التزام الهند منذ أمد بعيد بالأفكار النبيلة المتمثلة في نزع السلاح النووي ورفضنا المشاركة في أي سباق للتسلح، بما في ذلك سباق التسلح النووي. إن التزامنا بالقضاء عالمياً وبصورة تامة وغير تمييزية على الأسلحة النووية لا يزال ثابتاً. وهذه الرؤية لعالم خال من الأسلحة النووية هي التي عرضها راجيف غاندي أمام الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ وما زال صداها يتردد حول العالم“.

ومؤخراً، في بداية هذه الدورة للجمعية العامة، أكد وزير خارجيتنا، إس إم كريشنا، أن الهند:

”قد قطعت على نفسها عهداً ملزماً بتحقيق نزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي في إطار زمني محدد – وهي رؤية عبر عنها رئيس الوزراء راجيف غاندي بكل وضوح في الجمعية في عام ١٩٨٨“. (A/65/PV.23 ص ٤)

وفي ذلك السياق نفسه، دعا وزير الخارجية الهندي في كلمته أمام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، إلى تكثيف الحوار بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تعزيز التوافق الدولي في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وكان ذلك أيضا ما قصدنا إليه في ورقة عملنا لعام ٢٠٠٦ التي تضمنت مقترحات تعكس روح وجوهر خطة عمل راجيف غاندي. وتتلخص الفكرة في حفز النقاش والحوار حول ما يمكن عمله اليوم لتنفيذ الرؤية الملزمة في تلك الخطة.

وقد حان الآن وقت العمل. وفي هذه السنة الثانية والعشرين منذ تقديم خطة عملنا، يوجد توافق دولي متزايد في بداية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن نزع السلاح النووي، مع أخذ خطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨ في الاعتبار، وورقة العمل التي قمنا بتعميمها عام ٢٠٠٦، والمقترحات السابقة والحالية، بما في ذلك المقترحات التي قدمها أعضاء مهتمون من المجتمع المدني الدولي.

وبالتالي فإننا، من أجل اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي، ندعو إلى تكثيف النقاش والحوار بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبدء في بناء توافق دولي في الآراء للشروع في مفاوضات نزع السلاح النووي – على أن يكون ذلك خلال هذه الدورة للجمعية العامة إنْ أمكن.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد بلدي الخطاب الذي أُدلي به أول من أمس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الأفكار على المستوى الوطني.

في السنة الماضية، كان جدول الأعمال النووي حاشداً بصورة خاصة، وقد شهد سلسلة من الإنجازات التي نرحب بها، لا سيما إبرام معاهدة ستارت الجديدة، وقمة الأمن النووي ومؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وتتمثل خريطة طريقنا المشتركة للمسائل النووية الآن في الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)). وأكد ليبران كاباكتولان، الذي أسهم إسهاما كبيرا في تلك النتيجة الرائعة، مجدداً أمس ما يعتقد أنه التزامات محددة للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بخطة العمل الواردة في الوثيقة، بدءاً بالإجراءات ٣ و ٥ و ٢١. ومع ذلك، فإننا نرى أن ذلك النهج محدود للغاية. وخطة العمل هي جزء من حزمة تركز على الركائز الثلاث للمعاهدة. ويدل اعتماد المجتمع الدولي لها بتوافق الآراء على أنه مستعد، لأول مرة، للتصدي للقضية النووية بطريقة شاملة ومتوازنة. ويجب على كل دولة طرف أن تضطلع الآن على النحو السليم بدورها في تلك الإجراءات المعتمدة بصورة مشتركة.

وقد أكدت في خطابي خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/65/PV.3) أن فرنسا ستواصل عملها الحازم في دعم نزع السلاح، ومكافحة الانتشار، والاستخدام الأكثر فعالية للطاقة النووية المدنية من قبل الجميع. والحال كذلك، سنركز اهتماماً خاصاً في جميع المنتديات – بما في ذلك مجموعة الثمانية التي ستتولى فرنسا رئاستها العام المقبل – على تقليص أكبر تهديد يواجه أمننا اليوم، ألا وهو الانتشار النووي. وأؤكد مجدداً أن تعزيز نظام عدم الانتشار يمثل أولوية مطلقة لنا.

ومع ذلك، في إطار عملنا اليوم، أود أن أشدد قبل كل شيء على نزع السلاح النووي وتصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة تنفيذ إجراءات ملموسة تهدف إلى كفالة الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

لا يمكن لأحد أن يتشكك في عزم فرنسا. نحن واحدة من الدول النادرة التي اتخذت تدابير لنزع السلاح لا رجعة فيها. ففي أقل من ١٥ سنة، خفضنا بمقدار النصف عدد الرؤوس النووية لدينا؛ وتوخيا للشفافية، أعلنا السعة الإجمالية لترسانتنا، وهي ٣٠٠ رأس نووي. وقمنا بتفكيك عنصر أرض – أرض تماما وخفضنا عنصرَي المحمول جوا والمحمول بحرا بنسبة ٣٠ في المائة. وصدقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ ١٢ عاما، وقمنا بتفكيك مواقع تجاربنا النووية. وتوقفنا عن إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم لصنع الأسلحة النووية، وفككنا المرافق المتصلة بذلك. وتضع عقيدتنا الدفاعية الصرفة قيوداً صارمة على استخدام الأسلحة النووية، وتقصر استخدامها على الظروف القصوى للدفاع عن النفس.

وتصميمنا على العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية الدول الأخرى هو أيضا واضح تماما.

وفي هذا الصدد أذكّر بأننا وجهنا دعوة، حسبما يعرف الحاضرون، إلى زملائنا الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن للاجتماع في باريس في إطار أول متابعة لأعمال المؤتمر الاستعراضي. وهناك سنبدأ النظر في كيفية تحقيق الركائز الثلاث للمعاهدة بحلول عام ٢٠١٥. وأذكّر كذلك بأن هذا الاجتماع سيعقد بروح من الشفافية التي ترسخت قبل عام في لندن بين نفس الشركاء.

ولكن ثمة شيء واحد أود أن أؤكد عليه وهو أن نجاح خطة العمل يهم الجميع. إن النجاح سيحالفنا عندما تساهم جميع الدول الأطراف بنصيبها في تنفيذ التدابير المعتمدة. وبتلك الطريقة سنتقدم معا نحو عالم أكثر أمانا.

أما بعد، فإنني لا أريد أن أقلل من المسؤوليات التي تتحملها الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي. إن فرنسا تتحمل مسؤوليتها عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة، كما ذكرتُ. وأكتفي بملاحظة أن تحسين الحالة الاستراتيجية، الذي نساهم فيه جميعا، يشكل دائما شرطا مسبقا ضروريا لاتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض الترسانات النووية. وهكذا، على سبيل المثال، أمكن إجراء تخفيض كبير في عدد الرؤوس الحربية لدى الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا أثناء السنوات العشرين الماضية بفضل سقوط جدار برلين وإعادة توحيد أوروبا التي طال انتظارها. وعلى نفس المنوال فإننا لن نتمكن، إلا بإدامة الزخم اللازم لتبديد التوترات الحادة التي تعصف، بطرق مختلفة ولكن دائما بخطورة شديدة، بالشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشبه الجزيرة الكورية، من تحقيق تقدم حاسم في نزع السلاح في تلك الأجزاء من العالم.

لذلك يجب أن نعكف على العمل في آن واحد بشأن الاستراتيجية المستهدفة لتبديد هذه التوترات وبشأن تقوية آليات الأمن الجماعي. وباتباعنا هذا الطريق، الذي يتسم بكونه ضيقا وواقعيا في آن واحد، فإننا سنحقق تقدما ملموسا صوب نزع السلاح الحقيقي وإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

والآن سأتناول موضوعا أشير إليه مرات كثيرة هنا ويتسبب في قدر من الإحباط محسوس على نطاق واسع سنة تلو الأخرى: موضوع الجمود في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. في أيار/مايو ٢٠٠٩ كنا على وشك الاتفاق على بداية جديدة في مؤتمر نزع السلاح باعتماد برنامج عمل جديد، كان يمهد الطريق، ضمن أمور أخرى، إلى بدء مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكما قلتُ عند افتتاح هذه الدورة، يجب علينا أن نتفحص معا الأسباب الدائمة وراء هذا الجمود، وأن نتقدم، مثلما فعل الاتحاد الأوروبي، بمقترحات بناءة للخروج من المأزق.

ونشكر الأمين العام مرة أخرى على اتخاذه زمام المبادرة بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي ساعد على إلقاء الضوء على هذه المناقشات. إننا نعرف أن العمل في مؤتمر نزع السلاح تحمد نتيجة الخصومات وأن التحسينات الإجرائية لن تكفي للخروج من المأزق.

وأود أن أذكّر في المقام الأول بأننا يجب أن نوضح أولا للبلدان التي تعتقد أنها يمكن أن تربح من الجمود بأنها إنما تعمل الآن ضد تيار التاريخ. وبالأمس أكدت باكستان أنها لا ترغب في المشاركة في المرحلة التالية – إنهاء إنتاج المواد الانشطارية المستعملة في صنع الأسلحة النووية – رغم حقيقة أن المجتمع الدولي بأسره يعتبر الإنهاء ضروريا للتحرك قدما معا على درب تخفيض الترسانات. إن ذلك من مسؤوليتها وهو يتناسب تماما مع سيادتها.

إلا أن باكستان بررت اختيارها بالاستشهاد بأسباب أقل ما يقال عنها إنها لم تكن مقنعة. وإن تحليل باكستان لمواقف ورؤى الدول الحائزة للأسلحة النووية اتسم، من وجهة نظرنا، بعدد كبير من التفسيرات التاريخية المغلوطة. وفيما يتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح دفعت بها شواغلها الوطنية إلى طرح اقتراح بأن يعدل المجتمع الدولي ترتيبا لأولويات الحالات الطارئة كانت باكستان نفسها هي التي وضعته. إنني لن أخوض في الهجمات الانفعالية والألفاظ النابية التي استمعنا إليها يوم أمس في نهاية خطاب باكستان.

أرجو أن تكون تلك الحلقة قد أصبحت الآن من الماضي، وأكتفي بالمناشدة بأن نتوخى قدرا أكبر من الهدوء والوقار في مناقشاتنا.

أختتم بالكلام عن عمل لجنتنا. لقد تم تقديم مشاريع القرارات؛ وإننا نقوم الآن بمناقشتها وفي بعض الحالات بتعديلها. وأود أن أتقدم بتوصيتين. الأولى، من الأهمية بمكان، برأيي، أن تعبر الصياغة الواردة في مشاريع القرارات، إلى أقصى حد ممكن، عن آخر التطورات التي نكون جميعا على علم بها. فثمة قرارات كثيرة جدا يعاد تأكيدها سنة تلو الأخرى وتتصل بحالات لم تعد قائمة.

وعلى نفس القدر من الأهمية، برأيي، حقيقة أن قرارات معينة ينبغي ألا تحاول إعادة فتح باب الحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها بمشقة، على سبيل المثال، في إطار عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. إن الصياغة الحالية لمشاريع قرارات معينة تسعى إلى تعديل، بل إلى تضخيم التزامات معينة تم التعهد بها في خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في أيار/مايو. هذه ليست ممارسة مثمرة. ففي أيار/مايو بذلنا جهدا جهيدا سوية للتوصل إلى توافق الآراء الذي ييسر لنا التحرك صوب قدر أكبر من الأمن للجميع. فلنسعَ إلى الحفاظ على تلك الروح التي سمحت لنا بتأمين تلك المكاسب المتعددة الأطراف.

بعد كل ذلك أود أن أقول لكم، سيدي، إن بوسعكم أن تعولوا على التعاون التام من وفدي في تأمين أعظم نجاح من عمل لجنتنا.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في اللحظة التي تبدو فيها الظروف العالمية مشجعة بصورة إجمالية للسلم والأمن الدوليين، تظل عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف تحدّ من التقدم وتبعث على شديد القلق. فالمواقف التي اتخذها وفود كثيرة في غضون الأيام القليلة الماضية توضح بقدر كاف توجساتها ومخاوفها من أن عملية نزع السلاح ستظل تتعثر بوجه الخلافات المتكررة والآمال المحبطة.

القرارات المعلنة لصالح نزع السلاح النووي وخيار الإلغاء الصفري على النطاق العالمي عززت التوقعات، بطبيعة الحال، بأن مواقف أكثر مرونة ستعتمد وبأن نزع السلاح سيكتسب زخما جديدا. ورغم الارتياح المعرب عنه فيما يتصل بالنتائج المحققة، لا سيما في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، فإن الواقع يبين أن إمكانية أن تؤدي تلك التطورات إلى التزامات ملموسة كبيرة تظل أملا بعيدا.

لذلك فإن من الأهمية الحيوية أن تتخذ تدابير شفافة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق بهدف أن تتحقق في نهاية المطاف الإزالة التامة للأسلحة النووية. وعلى أية حال، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات وواجبات خاصة يجب عليها أن تضطلع بها.

وتكرر الجزائر التزامها بمعاهدة عدم الانتشار التي نعتبرها حجر زاوية نزع السلاح ونظام منع الانتشار. وأي نهج يقوم على التجزئة والانتقائية في التقيد بأحكام معاهدة عدم الانتشار إنما ينطوي على خطر إفراغ ذلك الصك من جوهره ويعطي الذرائع لمنتقديه، سواء كانوا من الموقعين على المعاهدة أو لا. ومما يتسم بأهمية أساسية الحفاظ على التوازن بين ركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث مهما كانت التكاليف.

ولتحقيق ذلك الهدف آن أوان إعطاء مسائل نزع السلاح ومنع الانتشار معالجة متساوية. ولن يكون ملائما السعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح وإزالة الأسلحة النووية عن طريق الجهود الرامية إلى مكافحة الانتشار الأفقي

وحده، لأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما.

لذلك يظل وفدي يشعر بقلق عميق من حقيقة أن التدابير الـ ١٣ الواردة في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ لم يبدأ تنفيذ أي منها حتى الآن. وعلاوة على ذلك فإن المقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز أثناء المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، بهدف وضع جدول زمني لتنفيذ التدابير الـ ١٣ تلك، لم تحظ حتى الآن بقبول الدول النووية. إن الواجبات المنبثقة عن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار يجب أن توضع موضع التطبيق بطريقة ملموسة يمكن التحقق منها من أجل تبديد مخاوف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه الدول لا تزال تشعر بأنها مهددة في ظل عدم وجود صك ملزم قانونا لضمانات الأمن السلبية.

وبعد مرور أكثر من أربعة عقود من الاتفاق على معاهدة عدم الانتشار، فإن التقدم الضعيف المحرز حتى الآن في مجال نزع السلاح ما زال يحبط الآمال في رؤية العالم وقد تخلص نهائيا من التهديد النووي. وقد ذكرتنا فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ بأن الأسلحة النووية تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وللتخلص من التهديدات التي تشكلها هذه الأسلحة، يجب تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ولا بد من دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في نهاية المطاف. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويجب احترام أحكام الترتيب الذي اعتُمدت على أساسه معاهدة عدم الانتشار من أجل ضمان مصداقية المعاهدة. والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ليس مجرد عنصر من عناصر ذلك الترتيب؛ بل يمثل دون شك حافزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتركيز المتزايد باطراد على مسار عدم الانتشار يترتب عليه قيود لا تعبر عن روح المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار ولا عن نصها.

وترى الجزائر أن إنشاء آلية متعددة الأطراف لإمدادات الوقود النووي ينبغي ألا يكون عقبة، وخاصة أمام تطوير القدرات العلمية في مجال الأبحاث النووية. وتجري بالفعل معالجة الشواغل المتعلقة بالأمن والسلامة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى وإن كان لا يزال هناك مجال للتحسين في هذا الصدد. وعلى أي حال، ينبغي ألا تؤدي الآلية المتعددة الأطراف إلى إتباع نهج احتكاري وانتقائي يجعل البلدان النامية في موقف ضعيف. ويؤكد وفد بلدي مجددا تمسكه بالحق المشروع وغير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري التصدي بجدية لمشكلة الإرهاب النووي. فثمة خطر حقيقي من حصول الجماعات الإرهابية على مواد نووية أو أسلحة دمار شامل واستخدامها. وفي هذا الصدد، تشدد الجزائر على أهمية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وذلك للتصدي بفعالية أكبر لهذا الخطر.

وترحب الجزائر بدخول معاهدة بليندابا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ في العام الماضي، وهي تمثل إسهاما هاما لأفريقيا في تعزيز نظام عدم الانتشار والسلام العالمي. ونتيجة لذلك، فإن هناك مصلحة في تكرار هذا المثال في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط، تلبية لرغبات المجتمع الدولي. وفي هذا السياق أيدنا الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والمتعلق بتدشين عملية تؤدي إلى

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عملا بالقرار ١٩٩٥.

وبخصوص مؤتمر نزع السلاح، لا تزال الجزائر ملتزمة بدعم استئناف العمل على نحو فعال في تلك الهيئة الفريدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولن يكون من الحكمة تجريد مؤتمر نزع السلاح من اختصاصاته أو الاستعاضة عنه بمحفل آخر أو حتى إضفاء الشرعية على فصل أحد المواضيع الأساسية عن ولايته. وللتغلب على هذا المأزق، يعتقد وفد بلدي أن مضمون وأهداف برنامج العمل (CD/1864) المعتمد في عام ٢٠٠٩ تحت رعاية الرئاسة الجزائرية لا تزال صالحة ويمكن أن تكون بمثابة الأساس للعمل، شريطة أن تتجلى مجددا في الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١ روح التوافق والإرادة السياسية التي أبدتها بعض الأطراف. واتباع نهج شامل ومتوازن حيال الأولويات العشر سيكون بالتأكيد سبيلا للتوصل إلى توافق في الآراء. وعلى أي حال، فإن الوقت قد حان لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، الأمر الذي سيوفر الإطار المناسب لإجراء ذلك التحليل الشامل اللازم لتنشيط أعمال مختلف المحافل التي تشكل آلية نزع السلاح.

وختاما، أود أن أعرب عن الأمل في أن يسهم عملنا إسهاما حقيقيا في بث روح جديدة في عملية نزع السلاح، وذلك من خلال مناقشاتنا والقرارات التي سنعتمدها بعد ذلك.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أراكم، سيدي، تترأسون جلستنا بعد ظهر اليوم. سأتلو نسخة مختصرة من بياننا وسيجري توزيع نسخ من النص الكامل.

في مجال الأسلحة النووية، كان الحدث الرئيسي في عام ٢٠١٠ أساسا عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وسويسرا ترحب باعتماد المؤتمر لوثيقة ختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) تتضمن خطة عمل بشأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وكانت دول كثيرة، من بينها سويسرا، تأمل وضع خطة عمل أكثر طموحا في مجال نزع السلاح النووي. غير أن الخطة قيمة حيث أنه تمثل خريطة طريق ستجعل تقييم تنفيذ مختلف التدابير المعتمدة أمرا ممكنا.

وترحب سويسرا بعدد من العناصر المبتكرة الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. فمن ناحية، يجري ذكر هدف نزع السلاح النووي للمرة الأولى باستخدام عبارات تشير إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، فإن الوثيقة تقترح سبلا جديدة لبلوغ هذا الهدف. ويتعلق ذلك، على وجه الخصوص، بخطة الأمين العام المؤلفة من خمس نقاط وتوصيته بالنظر في وضع اتفاقية للأسلحة النووية. واستنادا إلى اعتقادنا بأنه سيكون من الضروري في آخر الأمر وضع إطار كهذا من أجل إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، ترحب سويسرا بأن الوثيقة الختامية تشير إلى اقتراح الأمين العام، ومن ثم فإنها تدعمه.

وتتمثل سابقة أخرى في إعراب المؤتمر الاستعراضي عن القلق بخصوص العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استعمال للأسلحة النووية. وفضلا عن ذلك، أكد المؤتمر مجددا على ضرورة امتثال جميع الدول في جميع الأوقات للقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وكما قالت وزيرة خارجيتنا، ميشلين كالمي - ري أمام المؤتمر الاستعراضي، فإن سويسرا تعتبر استعمال الأسلحة النووية غير أخلاقي وغير قانوني بموجب القانون الإنساني الدولي لما تسببه هذه الأسلحة من أضرار هائلة وما تخلفه من آثار عشوائية. وستواصل سويسرا الإصرار على هذه النقاط. وفي

هذا الصدد، فإنها تعتزم التشجيع على مناقشة صحة المفاهيم المستخدمة لإضفاء الشرعية على الأسلحة النووية، بدءا بمفهوم الردع، في الوقت الراهن. كما أنها تعتزم التشديد على الآثار الإنسانية الحقيقية لأي استعمال للأسلحة النووية.

والنطاق المتواضع للقسم المكرس في خطة العمل لنزع السلاح النووي يجعل التنفيذ الكامل أكثر أهمية. وفي هذا الصدد، تعتقد سويسرا أن بدء نفاذ الاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها على وجه السرعة أمر في غاية الأهمية. ومن ثم، تهيب سويسرا بالولايات المتحدة وروسيا الانتهاء من عملية التصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

ومن شأن تطور كهذا الإسهام بالتأكيد في تنفيذ الإجراء رقم ٥ من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي، وهو بند رئيسي بلا شك. وهو يمثل تقدما ضروريا على صعيد نزع السلاح كما ونوعا. وفي هذا السياق، نرحب باعتزام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عقد اجتماع في باريس في عام ٢٠١١ وننتظر نتائج ذلك الاجتماع باهتمام كبير.

إن مسألة الحد من دور وأهمية الأسلحة النووية في غاية الأهمية. وسيكون لإحراز جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما في هذا المجال آثار إيجابية على صعيد كل من نزع السلاح وعدم الانتشار. وسويسرا تلاحظ عدم إجراء تخفيضات حقيقية بهذا الخصوص في المذاهب النووية التي جرى تحديثها مؤخرا. وتأمل أن تأخذ منظمة حلف شمال الأطلسي، التي ستعتمد مفهوما استراتيجيا جديدا في تشرين الثاني/نوفمبر، زمام المبادرة في الحد من دور هذه الأسلحة في نظرياتها.

وستكون القرارات التي سيتخذها حلف شمال الأطلسي في مؤتمر قمته المقبلة في لشبونة مهمة لتنفيذ الأحكام الأخرى لخطة العمل. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحاجة إلى إحراز تقدم في مجالات من بينها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ولذلك، تدعو سويسرا دول الحلف الحائزة لأسلحة نووية أن تراعي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي مراعاة تامة في مداولاتها.

وترحب سويسرا بحقيقة أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أكد مرة أخرى على أهمية إلغاء حالة التأهب النووي، وأشار إلى المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أن ترى تقدماً يُحرز في ذلك المجال. وانطلاقاً من وجهة النظر تلك، تقدم سويسرا مرةً أخرى هذا العام، بالتنسيق مع نيوزيلندا وماليزيا وشيلي ونيجيريا، مشروع قرار بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية (A/C.1/65/L.42). وحظيت القرارات المماثلة بتأييد واسع النطاق في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، مما عكس اقتناع غالبية البلدان بوجوب إحراز تقدم في ذلك المجال.

كما تتوجه أحكام خطة العمل إلى مؤتمر نزع السلاح، بدءا بموضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وثمة تأكيد على الحاجة إلى التفاوض على معاهدة في هذا المجال في أقرب وقت ممكن. وسيجد هذا التطور كل الترحيب لا سيما أن المعاهدة يمكن أن تسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على السواء. لذا فإن سويسرا تأسف لكون العقبات المستمرة التي تؤثر على مؤتمر نزع السلاح تمنع إحراز أي تقدم في هذا المجال، على الرغم من حقيقة أن الغالبية العظمى من الدول ترغب في المضي قدما.

ومن الضروري أيضاً إحراز تقدم ملموس في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن ضمانات الأمن. وبعد أربعين عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فقد حان الوقت لأن

تتلقى الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية تأكيدات بعدم تعرضها للهجوم والتهديد بهذه الأسلحة.

وفي ضوء تلك الجوانب، لا يسع سويسرا إلا أن توافق على الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي بداية دورة عام ٢٠١١، يجب على تلك الهيئة أن تعتمد برنامج عمل من شأنه أن يفتح الطريق أمام بدء المفاوضات. وسويسرا مستعدة من جانبها لدعم برنامج العمل الذي سيبدأ المفاوضات ليس فقط على وقف إنتاج المواد الانشطارية، بل أيضا على المسائل الرئيسية الأربع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وسويسرا مقتنعة أيضا بوجود صلة بين نزع السلاح النووي والانتشار النووي. وفي هذا الصدد، فإن قرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الداعي إلى عقد اجتماع، في عام ٢٠١٢، يتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل يمثل تطورا هاما. وينبغي أن يسمح عقد هذا الاجتماع بإحراز تقدم في مجموعة كاملة من المسائل المتصلة بالانتشار النووي الإقليمي في الشرق الأوسط. لذا فإن سويسرا تدعو جميع الدول المعنية إلى المشاركة الكاملة في هذه العملية.

وفيما يتعلق بالانتشار النووي، لا تزال سويسرا تشعر بالقلق. وتدعو كلاً من كوريا الشمالية وإيران إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترى من جانبها أنه ما من بديل للقنوات الدبلوماسية لحل تلك المسائل المتعلقة بالانتشار النووي الإقليمي.

السيدة كيلي (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء السبعة في ائتلاف البرنامج الجديد: وهي البرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، وبلدي أيرلندا.

لقد أخذت الكلمة لأعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.25، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“. وقد عُمِّم نص مشروع القرار على جميع البعثات. وهناك عدد محدود من النسخ الإضافية متوفر لدى وفد أيرلندا، إن كان هناك أي شخص يحتاج إليها.

يلتزم أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد التزاماً حازماً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها. ويتضح هذا من نص مشروع قرارنا، الذي يرحب باعتماد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في أيار/مايو للوثيقة الختامية الموضوعية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) في مجملها. كما يؤكد من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان متعاضدتان؛ ويدعو جميع الدول إلى الوفاء الكامل بجميع الالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

بيد أن التركيز الخاص لائتلاف البرنامج الجديد، ومبرر وجوده يتمثل، كما تدرك ذلك اللجنة جيدا، في نزع السلاح النووي. ونحن لا نعتذر عن ذلك. ونعتقد أن تنفيذ التزامات نزع السلاح قد تعرض للإهمال لسنوات عديدة. وكما قلنا في بياننا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/65/PV.2)، فإن عدم الرضا إزاء عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي في أعقاب مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ هو الذي أدى إلى إنشاء ائتلاف البرنامج الجديد في دبلن في ١٩٩٨، ولا يزال ذلك يوجه عملنا حتى اليوم. لقد شكل عدم تنفيذ الخطوات العملية لعام ٢٠٠٠ بصورة مرضية، والتشكك في بعض تلك الخطوات، خيبة أمل كبيرة

لنا، مثل خيبة الأمل التي سبّبها فشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥.

ولذلك فإننا نرحب باعتماد المؤتمر الاستعراضي لهذا العام نتائج ملموسة، تضمنت استنتاجات وتوصيات لمتابعة الإجراءات بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وبشأن الشرق الأوسط. ونعتقد أن الاختبار الحقيقي لقيمة نتائج المؤتمر الاستعراضي سيتمثل في تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها. ويؤكد مشروع القرار على أهمية إحراز تقدم في وقت مبكر، ويحث على اتخاذ خطوات متنوعة في ذلك الصدد.

ونعتقد أن المشاركة في وقت مبكر وإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الخطوات المتفق عليها في أيار/مايو سيمثلان دليلاً مهماً على الجدية التي تنظر بها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تعهداتها والتزامها بتنفيذ خطة عمل نزع السلاح النووي. ويشكل توفير المعلومات عن الأنشطة التي يجري القيام بها وسيلةً مهمة لزيادة الثقة، ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تفعل ذلك.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ويكرر مشروع القرار أيضا وجهات نظرنا الراسخة بشأن قضايا مثل أهمية معاهدة عدم الانتشار وعالميتها، علاوة على أهمية الوفاء بالالتزامات السابقة.

ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار. وتمشيا مع الاتجاهات الأوسع نطاقا في الشؤون الدولية في مجال نزع السلاح النووي، نأمل أن يتواصل في هذا العام ذلك التأييد المتنامي الذي حظي به قرارنا في السنوات الأخيرة.

السيد ماسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البيانين الذين أُدْلِي بهما بالنيابة عن مجموعة ريو وائتلاف البرنامج الجديد في المناقشات العامة للجلسة العامة للجمعية العامة واللجنة الأولى في هذه الدورة، لاحظت المكسيك التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، عام ٢٠١٠. إن ذلك التقدم، الذي يعرفه الجميع، يرسي المبادئ التوجيهية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وبما أنه باتت لدينا الآن خارطة طريق أساسية وواضحة لتوجيه الجهود، فقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل بلوغ ذلك الهدف. وهذا ما يود وفدي أن يتكلم عنه اليوم. وتتمثل نقطة الانطلاق في سلسلة الإجراءات التي اعتمدت بتوافق الآراء خلال مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ويشدد وفدي بشكل خاص على الإجراء ٥، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

”تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، على نحو يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمعزَّز على الصعيد الدولي“. (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)، ص ٢١)

ومن وجهة نظر المكسيك، تتمثل بعض عناصر التقدم الملموس المشار إليها في الفقرة التي اقتبستها توا في ما يلي. أولا، نأمل أن نتمكن من استقبال العام الجديد ٢٠١١ بمعاهدة ستارت الجديدة وقد تمت المصادقة عليها، مما يساعد في تحقيق الالتزام الذي تم التعبير عنه في حفل التوقيع عليها في شهر نيسان/أبريل الماضي. وفي ذلك الصدد، نرحب بعرض الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ظهر اليوم مشروع القرار A/C.1/65/L.28. ويحدونا الأمل أن يترجم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى واقع في العام المقبل، وأن نتمكن من الاقتراب من يوم دخولها حيز النفاذ المرغوب فيه بشدة.

وبالنسبة إلى الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في مذاهب الأمن الوطنية لدول معينة، تكرر المكسيك موقفها الثابت بأن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو تصفيتها التامة. وبالتالي فإن تلك المذاهب، التي عفى عليها الزمن وفقدت فعاليتها تماما في مواجهة التحديات الراهنة للأمن الدولي، لا يمكن ولا يجوز أن تبقى قيد التطبيق. ونعيد تأكيد رفضنا التام للادعاء بأن الردع يبرر امتلاك الأسلحة النووية، بصرف النظر عن قلة أعداد تلك الأسلحة.

وفي هذا الصدد يعرب وفدي عن عميق أسفه من أن الفرصة التي ربما كان سيتيحها مؤتمر قمة الناتو، المقرر عقده في لشبونة في الشهر القادم، لن تغتنم لتنقيح وتعديل المفهوم الاستراتيجي البالي الذي ما زال يدعم سياسة الردع النووي. وتصر المكسيك أيضا على الإزالة الفورية، بما يتسق والمادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار، لما يقرب من ٢٠٠ قنبلة ذرية موجودة حاليا في بلدان أوروبية لا تمتلك تلك الأسلحة بنفسها. وعلاوة على ذلك فإن اجتماع الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن، المقرر عقده في باريس في العام المقبل من باب متابعة اجتماع لندن في عام ٢٠٠٩، سيكون حاسما لدول تلك المجموعة حتى تتوصل إلى اتفاقات مجدية تفضي إلى الوفاء التام بواجباتها في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار عن طريق تدابير تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وهذا كله سيساعد على تهيئة مناخ التعاون والثقة الذي تمس حاجتنا إليه من أجل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء العالم التي لا توجد فيها تلك المناطق، لا سيما الشرق الأوسط. وستتولى المكسيك، مثلما فعلت في مناسبات أخرى، وبصفتها الدولة الوديعة لمعاهدة تلاتيلولكو، عرض مشروع قرار عن توطيد أسس نظام ذلك الصك (A/C.1/65/L.51). وذلك المشروع يحيط علما بالتقدم المحرز في هذا المجال ويرحب بانعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف الموقعة على معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا في ٣٠ نيسان/أبريل. وإن نص مشروع القرار ذاك، الذي أعد على أساس الإجراءات المتفق عليها في إطار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو، وبخاصة الإجراء ٩، يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أضافت إعلانات تفسيرية إلى توقيعها أو تصديقها على البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدة تلاتيلولكو إلى سحب تلك الإعلانات، حتى نتمكن من تثبيت أركان المنطقة التي تعتبر خالية حقا من تهديد الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل أن يتسنى اعتماد مشروع القرار، مثلما في المناسبات السابقة، بالتأييد التام من الأمم المتحدة، وهو ما يستحقه إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان.

الشرط المقترن بلفظة ”التقدم“ التي نصف بها اليوم التدابير المعتمدة مؤخرا سيعتمد مباشرة على الأثر الذي تتركه تلك التدابير في السنوات المقبلة. وإن النتيجة الطبيعية للفهم والإدراك الواضحين للواجبات والتحديات التي نواجهها في مجال نزع السلاح هي أنها تجعل تحويل الجهود بعيدا عن الوفاء بتلك الواجبات والتصدي لتلك التحديات أمرا لا يمكن تبريره. وبعبارة أخرى، لقد حان الوقت الذي يتعين علينا فيه اختبار صدق الخطب والتدليل على حسن النوايا وروح التعاون، والبرهان، في المقام الأول، على الالتزام الصادق بنزع السلاح النووي. ويحدونا الأمل أن لا تقتصر إلحاحية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، التي سمعناها تتردد مرات كثيرة في عام ٢٠١٠، على الصفحات القليلة المتبقية من تقويمنا.

السيد فرامي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن انضم إلى الآخرين في الإعراب لكم، سيدي، عن تقديرنا لعملكم الذي يستحق الثناء وعمل أعضاء المكتب الآخرين في توجيه أعمال هذه الدورة.

نزع السلاح النووي يشكل أعلى أولوية على جدول أعمال نزع السلاح. إنه جزء أساسي من الحزمة المتفق عليها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) في عام ١٩٦٨. وإن بقاء الآلاف من الرؤوس الحربية النووية ومواصلة تطويرها ونشرها يظل خطرا على السلم والأمن الدوليين لأنها مصدر للرعب والريبة والتهديد.

ولئن كان المجتمع الدولي قد شهد مؤخرا التوقيع على معاهدة ستارت الجديدة في نيسان/أبريل، فإن أحكام تلك المعاهدة لا تتجاوز، للأسف، سحب الأسلحة النووية من الخدمة، لأن الطرفين الموقعين عليها لا يترتب عليهما واجب تدمير تلك الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تنص المعاهدة على آليات متعددة الأطراف للتحقق. وبالتالي فإنها لا تأخذ في الحسبان مبادئ زيادة الشفافية والتقليل من دور الأسلحة النووية ولا تتضمن إجراءات لا رجعة فيها، بحسب ما وافقت عليه الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمري معاهدة عدم الانتشار الاستعراضيين في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ونتيجة للانتهاك السافر للالتزامات القانونية الإلزامية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فإن حرمة المعاهدة، لسوء الحظ، تعرضت للخطر، وإن ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمصداقية المعاهدة قد انحرفت. إن العالم لن ينتظر إلى ما لا نهاية حتى تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بواجباتها الدولية فيما يتصل ببرامج الأسلحة النووية الموجودة لديها.

لا ريب في أن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر زاوية نزع السلاح النووي وجهود منع الانتشار، وأن التطبيق التام للمعاهدة بطريقة متوازنة وغير تمييزية سيحمي العالم من التدمير الذي يمكن أن تسببه الأسلحة النووية. لكن جهودنا الجماعية المبذولة في سبيل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار وتشديد الالتزام والتقيد بها على مستوى الكرة الأرضية لم تثمر حتى الآن. وتبعا لذلك، ومن بين أمور أخرى، نرى أن النظام الصهيوني، في منطقة الشرق الأوسط المهمة، ما زال خارج عضوية المعاهدة، تساعده وتدعمه في ذلك تكنولوجيا وماليا دول معينة حائزة للأسلحة النووية، في تناقض صارخ مع المادتين الثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق يجب أن تخضع للمراقبة واجبات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فيما يتصل بالحظر الشديد الكامل على نقل جميع العُدد والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة المتعلقة بالأسلحة النووية وعلى تقديم المساعدة في الميادين النووي والعلمي والتكنولوجي إلى الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة.

إننا نشعر بخيبة أمل شديدة من أن رد الفعل الأولي من النظام الصهيوني وحاميه الرئيسي على الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثامن في أيار/مايو، الذي أقر برنامج عمل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، قد عتّم على آفاق نجاح خارطة الطريقة المقبلة هذه. ونتيجة لذلك المؤتمر، دعا ١٨٩ بلدا في العالم الكيان الصهيوني، الاسم الوحيد المذكور في وثيقة المؤتمر، إلى الانضمام سريعا إلى معاهدة عدم الانتشار باعتباره طرفا غير حائز للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والمؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيكون محفلا مناسبا جدا يمكن لذلك النظام أن ينضم خلاله إلى معاهدة عدم الانتشار دون أي شروط.

والآن، أود أن أتطرق إلى بعض البنود الأخرى في إطار هذه المجموعة. إن مذاهب الردع النووي أو جعل نزع

السلاح النووي مشروطا بعملية متعددة الأطراف للمحافظة على ما يسمى التوازن والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي ليست قابلة للتطبيق ولا تشكل مبررات ذات مصداقية للاحتفاظ بهذه الأسلحة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهي لن تحقق لا السلام ولا الأمن الدولي، ولكنها تشكل بالأحرى عائقا أمام إحراز تقدم على طريق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ونود التأكيد مجددا على أن نشر مئات الأسلحة النووية في دول غير حائزة للأسلحة النووية، وخاصة في منطقة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بلجيكا وكذلك في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك اليابان، وتدريب طيارين مقاتلين من البلدان المضيفة على التعامل مع القنابل النووية وإلقائها على الدول الأخرى يثيران قلقا بالغا للمجتمع الدولي ويتعارضان مع معاهدة عدم الانتشار نصا وروحا. ومن الواضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المضيفة لها غير ممتثلة على نحو بين لمعاهدة عدم الانتشار. وبدلا من تهديد الآخرين وإطلاق نداءات استغاثة كاذبة بشأن سلوك البلدان الأخرى، فإن هذه الدول، ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تستضيف أسلحة نووية، ينبغي أن تمتثل هي نفسها لمعاهدة عدم الانتشار وأن تحترم التزاماتها.

ومن غير المقبول أن تستمر الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي مازالت خارج معاهدة عدم الانتشار في الاحتفاظ بترساناتها النووية بل وحتى تخصيص عشرات البلايين من الدولارات لتحديثها، معرضة السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، للخطر. وهذا اتجاه انتشار رأسي خطير ومزعزع للاستقرار. كما أنه يشكل عدم امتثال من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

والقرارات والإجراءات التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وغيره من المؤتمرات الاستعراضية ينبغي ألا تتوارى وألا تُنسى بمرور الزمن، ولكن يتعين تعزيزها وتقويتها. وفي هذا الصدد، وفي سياق التأكيد على صلاحية القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وضرورة التنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، تشدد جمهورية إيران الإسلامية على أنه ينبغي شجب أي محاولة لتقويض هذه القرارات.

وينبغي أن يكون واضحا أن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ لا يعني ضمنا امتلاك الأسلحة النووية لأجل غير مسمى من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما ينبغي ألا يُفسر باعتباره تمديدا لانهائي لعدم تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي، وألا يؤدي إلى ذلك. كما أنه لا يتوخى الإبقاء لأجل غير مسمى على مركز الدول غير الأعضاء خارج المعاهدة، وهو ما من شأنه القضاء على احتمال تحقيق عالميتها، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وجمهورية إيران الإسلامية تود أن تؤكد مجددا موقفها الثابت القائم على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وما زلنا نؤمن بضرورة إجراء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية خلال مهلة زمنية محددة، يمكن أن يبدأ في عام ٢٠١١، وهو العام الذي سماه رئيس جمهورية إيران الإسلامية عام نزع السلاح النووي.

ولذلك، فإن الدول الأخرى والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والوطنية مدعوة إلى تقديم دعمها النشط لعام نزع السلاح النووي والمشاركة فيه. وفي هذا

الصدد، تعتزم جمهورية إيران الإسلامية نفسها عقد المؤتمر الدولي الثاني بشأن نزع السلاح النووي في الربيع المقبل في طهران للإشادة بالجهود التي بُذلت ولتشجيع الدول والمنظمات الأخرى على الإسهام بآرائها وتجميع جهودها لممارسة الضغط في سبيل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونؤيد تماما مواقف حركة عدم الانحياز التي تحبذ بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام صك بشأن الأسلحة النووية. ويجب أن تؤدي هذه المفاوضات إلى فرض حظر قانوني، بصورة نهائية، على حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وتخزينها واستعمالها أو التهديد باستعمالها من قبل أي بلد، وأن تنص على تدمير هذه الأسلحة اللاإنسانية بحلول عام ٢٠٢٥. ولحين عقد اتفاقية للأسلحة النووية، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تحترم التزاماتها بموجب معاهدة الانتشار وأن تكف فورا عن أي شكل من أشكال الاستحداث والأبحاث بشأن الأسلحة النووية وأي تحديث للأسلحة النووية ومرافقها. ويجب عليها الامتناع عن إطلاق أي تهديدات باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا بد أن تسحب أسلحتها النووية من أراضي البلدان الأخرى وأن تدمرها، وأن تتوقف عن إبقاء أسلحتها النووية في أقصى حالات الاستنفار.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أن جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها ضحية لأسلحة الدمار الشامل، ستسعى بقوة من أجل تحقيق هدف إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل، ولكن ليس هناك شك – وأكرر – ليس هناك شك – في أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا يمكن أن تقبل أي التزامات جديدة لحين التنفيذ الكامل للتعهدات المعلقة بنزع السلاح النووي من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعت اللجنة إلى المتكلم الأخير في مناقشتنا بشأن مجموعة الأسلحة النووية. بذلك نكون قد اختتمنا المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة الأسلحة النووية، وفقا لبرنامجنا.

وقبل أن أتحول إلى قضايا أخرى، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم للسنغال لدى مؤتمر نزع السلاح قد طلب الكلمة. وهو مضطر لمغادرة نيويورك اليوم بسبب ظروف غير متوقعة خارجة عن إرادته. وقد كان يعتزم الإدلاء ببيانه يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار المجموعة ٣، ''الأسلحة التقليدية''. وعليه، أقترح أن نستمع إلى ذلك البيان اليوم. وأشكر اللجنة على تفهمها وتعاونها.

السيد مباي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولجميع زملائنا على تفهمكم، وهو ما يسمح لي بأن أدلي بعد ظهر اليوم ببيان كان من المقرر الإدلاء به يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأنا ممتن للغاية لأنني، وكما قلتم، لا بد أن أكون في جنيف يوم الاثنين على وجه السرعة.

(تكلم بالإنكليزية)

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعبر لكم، سيدي، عن أحر التهاني على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم مجددا دعم بلدي الكامل لكم في مهمتكم.

إن السنغال ملتزمة تماما باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبالمبادئ الإنسانية المنصوص عليها فيها. وتعالج الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها استخدام الأسلحة غير المتوافقة مع المبادئ الإنسانية وقوانين الحرب. وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة. وتوفر الاتفاقية أيضا إطار عمل مهماً يمكن من

خلاله النظر في أفضل السبل لحماية المدنيين والحد من آثار بعض الأسلحة غير الإنسانية على المقاتلين.

وقد جعلت الجهود التي بذلتها الأطراف المتعاقدة السامية من الاتفاقية عنصرا لا غنى عنه في آلية نزع السلاح لأغراض إنسانية وتحديد الأسلحة. ويظل السنغال ملتزما بإطار العمل الذي وفرته الاتفاقية، الذي يفرض محاذير أو قيوداً على الأسلحة التقليدية مع مراعاة الاحتياجات العسكرية والاعتبارات الإنسانية.

سوف أتكلم الآن بصفتي رئيسا لاجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة لعام ٢٠٠٩، المعقود في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بناء على توصية الاجتماع. في سياق السلطات المخولة لي التي أمارسها بصفتي رئيس الاجتماع، بالنيابة عن الأطراف السامية المتعاقدة، تحقيقاً لهدف عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها، تنص الفقرة ٢٩ من التقرير النهائي (CCW/MSP/2009/5) على ما يلي:

”طلب الاجتماع إلى الرئيس أن ينظر في تقديم تقرير عن مساعيه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين“.

وبشأن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، يسرني أن أبلغ اللجنة بأن عدد الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية قد ارتفع من ١١٠ دولة في وقت اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة العام الماضي ليصبح ١١٣ دولة طرفاً هذا العام. وأود أن أهنئ الدول الأطراف الثلاث الجديدة في الاتفاقية، وهي: أنتيغوا وبربودا، التي انضمت في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ والجمهورية الدومينيكية، التي انضمت في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقطر، التي انضمت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٤ من الاتفاقية، التي تنص على أن:

”في وقت إيداع صك التصديق على هذه الاتفاقية أو القبول بها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، يجب على تلك الدولة إخطار الوديع بموافقتها على أي اثنين أو أكثر من هذه البروتوكولات“.

وفي هذا الصدد، انضمت الدول الأطراف الثلاث الجديدة في الاتفاقية إلى الصكوك التالية بموجب الاتفاقية. وانضمت أنتيغوا وبربودا أيضا إلى البروتوكول الأول، والبروتوكول الثالث والبروتوكول الرابع. وستدخل هذه البروتوكولات والاتفاقية حيز النفاذ في وقت واحد بالنسبة لأنتيغوا وبربودا في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١. كما انضمت الجمهورية الدومينيكية إلى المادة ١ من البروتوكول الأول بصيغتها المعدلة، وإلى البروتوكول الثاني، والبروتوكول الثاني المعدل، والبروتوكول الثالث والبروتوكول الرابع. وستدخل هذه الصكوك، فضلا عن الاتفاقية، في وقت واحد حيز النفاذ بالنسبة للجمهورية الدومينيكية يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد انضمت دولة قطر أيضا إلى البروتوكول الأول، والبروتوكول الثاني المعدل، والبروتوكول الثالث، والبروتوكول الرابع والبروتوكول الخامس. وقد دخلت هذه البروتوكولات والاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لدولة قطر في وقت واحد في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠.

وهذا مجرد عرض سريع لآخر المستجدات فيما يتعلق بحالات الانضمام الراهنة التي جرت في سياق الاتفاقية. ومنذ اجتماع العام الماضي للأطراف السامية المتعاقدة، جرت أكثر من ٢٠ حالة تصديق ناجح على الاتفاقية والبروتوكولات الخمسة الملحقة بهذه الاتفاقية وعلى المادة ١ من الاتفاقية بصيغتها المعدلة، المتعلقة بنطاق التطبيق. وتشمل حالات الانضمام هذه الحالات التي بادرت بها دول هي بالفعل أطراف في الاتفاقية وقد أصبحت مؤخرا أطرافا في أحد البروتوكولات أو فيها جميعاً و/أو في المادة ١ من

الاتفاقية بصيغتها المعدلة. وسيظل تعميم الاتفاقية من ضمن الأولويات في العام المقبل أيضاً.

ويتزايد باطراد عدد الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية. يحدث هذا بفضل الجهود الكبيرة المبذولة في السنوات الأخيرة لتعزيز عالمية هذا الصك. وتسعى خطة عمل تعزيز عالمية الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، على النحو الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي الثالث، إلى تيسير إحراز التقدم في هذا الصدد. وفي إطار عالمية الاتفاقية، قدم العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في عام ٢٠٠٧ دعماً لعالمية الاتفاقية من خلال تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية والمساهمة في برنامج رعاية الاتفاقية. وكان الهدف من الحلقات الدراسية تبادل المعارف والخبرات بشأن الاتفاقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق أفريقيا وغربها والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى والجنوب الأفريقي، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ.

كما اضطلع السنغال، بوصفه عضوا في الاتحاد الأفريقي، بدوره من خلال جهوده النشطة الرامية إلى تعزيز الانضمام العالمي إلى الاتفاقية في إطار الاتحاد. وتكللت تلك الجهود باقتراح رسمي قدمه السنغال يقضي بإدراج بند في جدول أعمال الاجتماعات الأخيرة للاتحاد بشأن انضمام البلدان الأفريقية إلى الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بقرار الاتحاد الأفريقي المتعلق بانضمام البلدان الأفريقية إلى الاتفاقية، الذي اعتمدته الدورة العادية الخامسة عشرة لمفوضية الاتحاد، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه في كمبالا، بأوغندا. ويدعو ذلك القرار التاريخي في الأساس إلى الانضمام الجماعي لبلدان أفريقيا إلى الاتفاقية حتى يتسنى لدول المنطقة أن تسهم إسهاماً كاملاً في تعزيز القانون الإنساني الدولي. وآمل أن يعطي ذلك الجهد دفعة قوية لتلك البلدان في منطقتنا التي لا تزال خارج الاتفاقية لكي تنضم إلى الاتفاقية.

وفي هذا السياق، أسهم برنامج رعاية الاتفاقية في تعزيز وتحسين تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وتلقى البرنامج الذي وضعه المؤتمر الاستعراضي الثالث تمويلا مقدراً من الأطراف المتعاقدة السامية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وأتاح الفرصة للدول ذات الموارد غير الكافية أن تتعرف على إطار الاتفاقية.

وتعترف الأطراف المتعاقدة السامية بقيمة وأهمية برنامج الرعاية في إطار الاتفاقية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، وتعزيز الاحترام العالمي للقواعد والمبادئ التي تتضمنها، ودعم تعميمها، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة السامية، وكفالة تمثيل جغرافي أوسع في اجتماعات الاتفاقية. كما دعا اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠٠٩ الدول التي تتوفر لديها الإمكانات إلى المساهمة في برنامج الرعاية.

وحُثّت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية على الامتثال التام للقرار المتعلق بآلية الامتثال المنطبقة على الاتفاقية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي الثالث وعلى تقديم تقاريرها الوطنية على النحو المطلوب. وأكد الاجتماع مجددا على أهمية امتثال جميع الأطراف المتعاقدة السامية لأحكام الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، والتزامها بالتنفيذ الكامل للأحكام التي نصت عليها، وعزمها على التشاور والتعاون فيما بينها من أجل تيسير التنفيذ الكامل للالتزامات المترتبة على كل طرف في الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، وبالتالي تعزيز الامتثال.

وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع أيضا عن ارتياحه للخطوات التي اتخذت في تنفيذ القرارات ذات الصلة بشأن الامتثال. وشمل هذا قيام الأمانة العامة بإعداد قاعدة بيانات الامتثال وقائمة الخبراء والاحتفاظ بهما. وشجع الاجتماع

الأطراف السامية المتعاقدة على تقديمها التقارير الوطنية عن الامتثال سنويا وترشيحها لخبراء وطنيين لإدراج أسمائهم في قائمة الخبراء.

أود أن أذكّر بأن اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة لعام ٢٠٠٨ كان قد حدد الموعد النهائي الموصى به لتقديم التقارير الوطنية بـ ١ تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة تقويمية. وشجع الاجتماع أيضا الأطراف السامية المتعاقدة على ترشيح خبراء وطنية لإدراجهم في مجموعة من الخبراء.

وعلاوة على ذلك، وفقا للممارسة المتبعة، سيعقد مؤتمر الاستعراض المقبل في عام ٢٠١١ والاستعدادات تجري حاليا تحت رعاية السفير غانتشو غانيف، ممثل بلغاريا، وهو الرئيس المعين لاجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية لعام ٢٠١٠. ومنذ تعيين السفير غانيف، دأب على التشاور بفعالية مع جميع الأطراف المتعاقدة بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع. وقد تم تنظيم اجتماعين بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي خلال دورتي فريق الخبراء الحكوميين التابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية اللتين عقدتا هذا العام في نيسان/أبريل وآب/أغسطس – أيلول/سبتمبر.

والمشكلة الأخرى التي ستكون من مسؤولية الرئيس المكلف هي الألغام الأخرى غير الألغام المضادة للأفراد، التي قررت الأطراف السامية المتعاقدة في العام الماضي إبقاءها قيد النظر في إطار المسؤولية الشاملة للرئيس المكلف. وأتمنى بصدق للسفير غانيف تحقيق النجاح الباهر في أدائه مهامه.

مع الأخذ في الاعتبار أهمية تأمين استمرارية واستقرار الدعم المقدم من الأمانة العامة للأطراف السامية المتعاقدة والدول المراقبة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال والشامل وتحقيق عالمية الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، بما في ذلك مدى ومعلومات التعاون بين الأطراف المتعاقدة السامية، قررت الدول الأطراف إنشاء وحدة لدعم التنفيذ، منوهة في الوقت نفسه إلى أن زيادة حجم العمل المتعلق باتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات يمكنه الاستفادة من الفرع المُعَزَّز لمكتب الأمم المتحدة لنزع السلاح في جنيف. وستكفل هذه الوحدة داخل المكتب الاستمرارية والاستقرار والحفاظ على الذاكرة المؤسسية في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

(تكلم بالفرنسية)

أشكر الأعضاء مرة أخرى على تفهمهم وصبرهم الذي يحتذى به. وسيتم تقديم الوثيقة إلى الأمانة العامة لتتم إتاحتها للوفود. وهذه هي الإحاطة الإعلامية التي كنت سأقدمها بوصفي رئيسا المؤتمر المعين مؤخرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): استمعنا يوم أمس إلى بيان ممثلة كندا، وكم يؤسفنا تكرارها غير المفهوم لهذا الموقف الشاذ مرة أخرى هذه الدورة. إن معاودة الخوض في هذا الموضوع إنما تدل دلالة واضحة على وجود سوء نية سياسية متعمدة وإرادة غير سوية لدى الزميلة لتضليل الحضور. وإن تشكيكها بموقف بلادي من مسألة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يأتي في غير محله وخارج سياق الوقائع والحقائق. ومن البديهي، أن الزميلة ليست أبدا في موضع إلقاء النصائح أو توجيه النقد عندما يتعلق الأمر بتقييم بلادها لمدى الالتزام بمنع الانتشار النووي والطبيعة السلمية للأنشطة النووية، إذ أجد نفسي مضطرا إلى تذكيرها بأن سوريا قد سبقت كندا في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وقامت بلادي بخطوة جريئة ذات مصداقية عجزت كندا عن القيام بها، وأعني بذلك تقدم بلادي بمبادرة إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٣، باسم المجموعة العربية ترمي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إن سوريا ملتزمة بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الضمانات الشاملة المبرمة مع الوكالة. وهي تستقبل مفتشي الوكالة بشكل دوري وتشير جميع تقارير الوكالة إلى التزام سوريا الكامل بهذا الاتفاق.

لقد اعتدت إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على الأراضي السورية ودمرت مبنى عسكري كان قيد الإنشاء لا علاقة له بأية نشاطات نووية، وذلك في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة، وللقانون الدولي، وللسيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية، الأمر الذي يستدعي إدانة واضحة وقوية لمثل هذا العدوان، من جانب ممثلة كندا فيما لو كانت النوايا صادقة خاصة وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتبرت أن تدمير إسرائيل لموقع من خلال عمل أحادي الجانب قد قوض من قدرتها على التحقق من طبيعة المبنى.

لقد سمحت سوريا لفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة موقع دير الزور، وأخذ عينات بيئية منه دون أية عوائق. كما قدمت سوريا كل المعلومات المتوفرة لديها وأجابت على جميع الأسئلة التي طرحتها الوكالة بهذا الصدد. وقد أشارت نتائج زيارة فريق الوكالة إلى الموقع، وفق ما ورد في تقارير المدير العام إلى مجلس المحافظين، إلى أن الموقع خال من أي نشاط نووي.

وفي هذا السياق، تؤكد سوريا مجددا حرصها البالغ على تحقيق ركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاثة وتشدد على أنها منخرطة في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع المواضيع، وذلك وفقا للنظام الأساسي للوكالة، وبموجب التزاماتها الدولية بأحكام اتفاقية الضمانات الشاملة المبرمة مع الوكالة منذ عام ١٩٩٢.

السيد كيم جونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على إعطائي الكلمة لكي أمارس حق الرد. ولكي يتسنى رفع الجلسة بحلول الساعة ١٨/٠٠ لئلا نفسد على الممثلين استمتاعهم بوقت العشاء، لن تزيد مدة بياني عن ثلاث دقائق.

يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة الحجج التي ساقها بعض الوفود، ولا سيما وفدي كوريا الجنوبية واليابان، بخصوص المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسألة قد أثيرت في مرات عديدة وفيما يتصل بالعديد من المواضيع.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية قد نشأت نتيجة نشر الولايات المتحدة لأسلحة نووية في كوريا الجنوبية، وهي مستمرة بسبب احتمال شن الولايات المتحدة هجوما نوويا وقائيا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تجاوزت سياسة الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كثيرا مجرد العداء لتشكل تهديدا نوويا بتحديد بلدنا باعتباره هدفا لضربة وقائية، وهو ما يجبرنا ويحتم علينا امتلاك الردع النووي.

والإدارة الأمريكية الحالية تستثني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة البلدان التي تم منحها ضمانات أمنية سلبية في تقريرها لاستعراض الوضع النووي المنشور مؤخرا. وإذا وجد أي بلد آخر نفسه في نفس موقف بلدنا، فإنه سيتمكن بمنتهى السهولة من فهم أسباب عدم وجود خيار أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى استحداث أسلحة نووية على سبيل الردع.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، فإن من المعروف للمجتمع الدولي أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول بلد في العالم يصنع أسلحة نووية. وفضلا عن ذلك، فإنها هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت هذه الأسلحة اللاإنسانية والإجرامية من قبل. وخلال فترة الحرب الباردة، ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية جريمة النشر الأفقي لأسلحتها النووية من الإقليم الذي نجد فيه أنفسنا حاليا إلى كوريا الجنوبية وإلى بلدان في أوروبا الغربية. وتلك هي الحقيقة والواقع. وهي مستمرة منذ أكثر من ٦٠ عاما في

سياسة تهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقدراتها النووية. وذلك هو الواقع الذي نواجهه الآن في شبه الجزيرة الكورية.

وللأسف، فإن وفدي كوريا الجنوبية واليابان يتجاهلان عن عمد هذه الوقائع والحقائق ويحاولان التعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون الإشارة حتى إلى السبب الجذري للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والتعامل مع الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، كما لو كانا – ويؤسفني أن قول ذلك – أعميين وأصمين وأبكمين.

والموقف الذي تتخذه اليابان وكوريا الجنوبية بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن أن يساعد في البحث عن حل دائم للمسألة. ولذلك، يحثهما وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على محاولة التخلي عن موقفهما الذي يتنافى مع روح العصر بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وبخصوص المحادثات السداسية، فإن موقفنا الثابت هو أن المسألة النووية ينبغي حلها من خلال الدبلوماسية، بما في ذلك الحوار والمفاوضات وما إلى ذلك. والمسؤولية عن وصول المحادثات السداسية إلى طريق مسدود تقع بالكامل على عاتق الولايات المتحدة واليابان، جنبا إلى جنب مع كوريا الجنوبية. وبادئ ذي بدء، فقد رفضت هذه الأطراف الثلاثة تماما روح الاحترام المتبادل والمساواة التي تمثل شريان الحياة للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر بإنكارها حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وهذا الحق مكفول بموجب صكوك دولية، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي.

ولن يتسنى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة غير نووية إلا عندما تتخلى الولايات المتحدة عن تهديدها النووي العدائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعندما يمكنها أن تثبت أنها قامت بذلك من خلال أفعال عملية، على سبيل المثال بعقد اتفاق سلام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على نحو ما اقترحته حكومتنا في وقت سابق من هذا العام.

ومن الأفضل لليابان وكوريا الجنوبية أن تحجما عن أي عمل من أعمال الحرب يضر باستئناف المحادثات السداسية في وقت مبكر، على فرض أنهما تريدان حقا رؤية هذا الاستئناف المبكر للمحادثات.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مضاعفة جهودها لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة غير نووية في سياق بناء عالم خال من الأسلحة النووية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في المحادثات السداسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.